

العدد ١٢٠

مجلة أسبوعية تحليلية



علي فيصل عبدالواحد
اقتصادي ومدرب معتمد



د بلال الخليفة
كاتب وباحث في الطاقة والاقتصاد



د. كرار رزاق
استاذ في جامعة الامام جعفر الصادق



السيد هاشم أمير الهاشمي
باحثاً متعمقاً في شؤون الفكر الإسلامي



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي
دكتوراه في التخطيط الحضري والإقليمي



د. عدي عدنان البلداوي
كاتب وباحث في الفكر والثقافة



د. صلاح عبد الرزاق
مؤرخ؛ سياسي؛ محافظ بغداد ؛ كاتب



رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي عراقي



د. حسنين محسن مخيف
اقتصادي وباحث اكاديمي



إحسان الموسوي
محلل سياسي



د. عامر محمد
كاتب / باحث



أمين السكافي
كاتب و محلل سياسي



حسين مرتضي
إعلامي لبناني



حسام الحاج حسين
محلل سياسي / كاتب

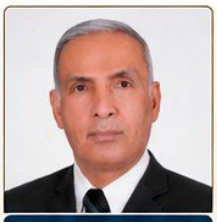


اياد السماوي
كاتب وسياسي مستقل



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي	أثر سياسات الصرف على إعادة رسم خريطة العمران العراقي
السيد هاشم أمير الهاشمي	الدينار العراقي بين مطرقة هرمز وسندان الربا: قراءة اقتصادية – دينية في لحظة التحول
د. كرار رزاق	سعر الصرف ليس رقماً؛من تعديل السعر الرسمي إلى فجوة الدولار وكلفة المعيشة والاقتصاد العراقي
د بلال الخليفة	موازنة العراق ٢٠٢٧: تصاعد الإنفاق التشغيلي وتحديات العجز المالي والإصلاح الاقتصادي
علي فيصل عبدالواحد	أبعاد تعديل سعر الصرف: قراءة في التوازنات الاقتصادية الكلية والأثر الاجتماعي في العراق
إحسان الموسوي	خطة إصلاح اقتصادي وإنعاش المصارف بدلاً من إثقال كاهل المواطن وتحميله تبعات فساد الأحزاب عبر خفض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية
د. حسنين محسن مخيف	دولرة الرواتب في العراق بين استعادة ذاكرة سلطة الائتلاف وتداعيات الواقع الاقتصادي
رياض الفرطوسي	أكملنا السيادة.. فلنكمل حكومة السيادة
د. صلاح عبد الرزاق	السيادة الوطنية .. مسيرة طويلة نحو الهدف
د. عدي عدنان البلداوي	دور الشباب العربي في قيام نهضة ثقافية معاصرة
اياد السماوي	دوس العلم الأمريكي .. فعلٌ لا يعرف من قام به كم يكلّف العراق
حسام الحاج حسين	حين تعجز القوة عن صناعة الاستسلام
حسين مرتضي	من استعراض الأساطيل إلى رعب القواعد المكشوفة: المحور يقلب الطاولة "على حافة الهاوية
أمين السكافي	الحسم الذي أضحى مستحيلاً
د. عامر محمد	العراق بين مطرقة الارتهان المالي وسندان التكالب الاستكباري: رؤية استراتيجية للسيادة والاستقلال الاقتصادي

أثر سياسات الصرف على إعادة رسم خريطة العمران العراقي



تركي عامر تابه عبدالله الزيدي



ماذا يعني تغيير سعر الصرف لمدننا؟

قرار مجلس الوزراء رقم (544) في 7 تشرين الأول 2026 رقع السعر الرسمي للدولار إلى 1520 ديناراً للمواطن بعد أن كان 1300 ديناراً منذ شباط 2023.

كيف يصلنا قرار البنك المركزي؟

بيع النفط بالدولار ← تحويله إلى دنانير في البنك المركزي ← ارتفاع كلفة المواد المستوردة (إسمنت، حديد.... (وأدوات صحية) ← ارتفاع كلفة البناء والعقار ← تأثير مباشر علي أسعار السكن والمعيشة وشكل المدن

تطور سعر الصرف الرسمي



الدولار يدفع العراقيين نحو العقار

تحول العقار إلي ملاذ للمدخرات — الأرض لا تخسر — غياب بدائل ادخار أمنة — تراجع الثقة بالدينار

حاجة العراق إلي 2.5 — 3 مليون وحدة سكنية تقريباً

لماذا ارتفع الدولار في 2026؟

- المضاربات والتوقعات واستغلال الظروف الجيوسياسية
- اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية
- قيود على الحوالات الخارجية
- ضغط مالي على الموازنة

بيت الحلم يصغر عاماً بعد عام



ثلاث مدن داخل المدينة الواحدة



الخلاصة

في 2020 تركنا الدولار يرسم الخريطة وحده، فصارت الأرض عملة بديلة والبيوت خزائن. قرار تشرين الأول 2026 فرصة لأن تجلس السياسة النقدية والتخطيط العمراني إلى الطاولة واحدة، قبل أن ترسم الأسعار خريطة أخرى لا يختارها أحد.

ما الذي نتوقعه؟

- ارتفاع أسعار الأراضي بالدينار
- صعود كلفة مواد البناء المستوردة
- ضغط أكبر على الموظفين والمتقاعدين
- موجة جديدة نحو الأطراف والسكن المقسّم

ماذا يمكن أن نفعل؟

- توزيع قطع مخدومة في أطراف المقسم
- ضريبة على الأراضي الفارغة داخل المدن
- مرصد وطني للعمران وبيانات شفافة
- قروض سكنية وصناديق استثمار عقاري
- تنسيق بين البنك المركزي والتخطيط وهيئة الإستثمار
- تخطيط مسبق للمشاريع الطرق والبنى التحتية

أثر سياسات الصرف على إعادة رسم خريطة العمران العراقي

تركي عامر تايه عبدالله الزيدي

دخل قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤٤) حيز التنفيذ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، ليتغير معه السعر الرسمي للدولار بعد العمل بسعر ١٣٠٠ دينار. وبموجب القرار أصبح البنك المركزي يشتري الدولار من وزارة المالية بـ١٥٠٠ دينار، ويبيعه للمصارف بـ١٥١٠، وللمواطن بـ١٥٢٠ ديناراً.سيُناقش القرار من زاوية الأسعار والتجارة والرواتب، لكن هناك سؤالاً أقل حضوراً: كيف يمكن لتغيير سعر الصرف أن يعيد تشكيل المدن العراقية؟ فالقرار النقدي لا يبقى داخل البنك المركزي، بل ينتقل إلى مواد البناء، وأسعار الأراضي، وأنماط السكن، واتجاهات التوسع الحضري.

كيف يصل سعر الصرف إلى المدينة؟

في اقتصاد يعتمد بشدة على الاستيراد، يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى رفع كلفة الحديد والأسلاك والأدوات الصحية والمعدات وقطع الغيار، وحتى بعض المنتجات المحلية التي تعتمد في إنتاجها على مدخلات مستوردة. تتراجع القوة الشرائية للراتب الثابت بالدينار، بينما يبحث أصحاب المدخرات عن أصول تحمي قيمتها. وهنا تعود الأرض إلى الواجهة باعتبارها مخزناً للقيمة. أما الدولة، فتستلم مقابل إيرادات النفط الدولارية كمية أكبر من الدنانير، ما قد يوسع قدرتها الاسمية على الإنفاق المحلي. وعندما يتحول هذا الإنفاق إلى طرق وجسور ومحاور جديدة، ترتفع أسعار الأراضي المحيطة بها وتبدأ موجة جديدة من البناء والتوسع.

ثلاث صدمات خلال ست سنوات

شهد العراق ثلاث تعديلات كبيرة في سعر الصرف خلال ست سنوات. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ ارتفع سعر الدولار الرسمي من نحو ١١٨٢ إلى ١٤٥٠ ديناراً نتيجة أزمة السيولة وانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٣ تراجع السعر إلى ١٣٠٠ دينار، ثم عاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ إلى ١٥٠٠ دينار في تعامل البنك المركزي مع وزارة المالية. لكن السعر الرسمي لم يكن القصة كلها. فقد بقيت السوق الموازية في فترات مختلفة أعلى من السعر الرسمي، ولا سيما مع تشديد إجراءات التحويلات الخارجية. ومع اتساع الفجوة بين السعرين، تراجعت الثقة بالدينار كأداة للادخار طويل الأجل. وهذه الرسالة لا تذهب فقط إلى التجار، بل إلى كل أسرة تمتلك فائضاً مالياً: أين نضع مدخراتنا؟

حين يصبح العقار مصرفاً

في العراق، تبدو الإجابة التقليدية واضحة: الأرض لا تخسر. ضعف الثقة بالمصارف، ومحدودية سوق الأسهم، وقلة البدائل الاستثمارية المتاحة للأسر، جعلت العقار واحداً من أهم مخازن القيمة. فالمواطن الذي يمتلك مدخرات يجد أمامه الدولار أو الذهب أو الأرض، وغالباً ما تبدو الأرض أكثر جاذبية لأنها أصل ملموس، وقليلة الكلفة من حيث الضرائب إذا بقيت غير مستغلة، وأسعارها ترتبط عملياً بالدولار.وهكذا تحولت أجزاء واسعة من سوق العقار من وظيفة السكن إلى وظيفة الادخار. والنتيجة مفارقة واضحة: أسعار أراضٍ في بعض أحياء بغداد لا تنسجم مع متوسط دخول الأسر، في وقت تستمر أزمة السكن رغم زيادة بناء المجمعات والأبراج. فالمشكلة ليست دائماً نقص عدد الوحدات، بل أن جزءاً من السكن يتحول إلى أصل مالي بدلاً من أن يبقى سلعة اجتماعية للسكن.

بيت الحلم يصغر

يظهر أثر سعر الصرف أيضاً في مساحة البيت نفسه. فالأسرة التي كانت تخطط قبل سنوات لقطعة بمساحة ٢٠٠ أو ٣٠٠ متر قد تضطر اليوم إلى القبول بـ١٠٠ متر أو أقل. فارتفاع الدولار يعني مواد بناء أغلى، حتى عندما تكون بعض المواد محلية، لأن الطاقة وقطع الغيار والمعدات ومدخلات الإنتاج تتأثر جميعها بسعر الصرف. وتستجيب الأسر لذلك بطرق متعددة: تقسيم البيت بين الأبناء، وبناء طابق إضافي، وتأجيل مراحل الإكمال، أو الانتقال إلى أطراف المدينة حيث الأرض أرخص. في المقابل، تتوسع المجمعات السكنية التي تسعّر وحداتها بالدولار وتستهدف شرائح قادرة على الدفع، ما يزيد التباعد بين أنماط السكن داخل المدينة نفسها.

ثلاث مدن داخل مدينة واحدة

يمكن قراءة بغداد اليوم باعتبارها ثلاث مدن متجاورة. الأولى هي المركز المرتفع القيمة، حيث تتحول البيوت القديمة في الأحياء الراقية إلى مكاتب ومطاعم ومشروعات تجارية، ويصبح سعر الأرض أهم من وظيفة العقار الأصلية.والثانية هي جزر المجمعات السكنية المسوّرة، التي توفر خدمات مستقرة نسبياً داخل حدودها وتنفصل في كثير من الأحيان عن نسيج المدينة المحيط. أما الثالثة فهي الأطراف الزاحفة، حيث تنتقل الأسر الأقل قدرة على تحمل أسعار المركز، وتظهر عمليات تقسيم الأراضي الزراعية والبساتين والبناء قبل وصول الخدمات الأساسية.واللافت أن هذه المدن الثلاث ليست نتاج سياسات منفصلة تماماً، بل نتائج مختلفة لاقتصاد واحد وسوق أرض واحدة.

هل الدولار وحده المسؤول؟

ليس من الإنصاف تحميل سعر الصرف وحده مسؤولية الأزمة العمرانية. فالعراق يشهد نمواً سكانياً سريعاً، وهجرة متواصلة نحو المدن، ونقصاً في المعروض السكني المنظم، وضعفاً في القروض العقارية والتخطيط الحضري.لكن سعر الصرف يعمل كمضاعف لهذه الاختلالات. فعندما يرتفع الدولار في بيئة تفتقر إلى أدوات ادخار متنوعة وضريبة فعالة على الأراضي الفارغة وسياسات إسكان مستقرة، تتجه السيولة إلى العقار.ومن هنا فإن المشكلة ليست نقدية فقط، بل مؤسسية وتخطيطية أيضاً.

ما الذي يمكن فعله؟

تحتاج الدولة إلى ربط السياسة النقدية بسياسة الأرض والسكن. ويمكن البدء بفرض ضريبة تدريجية على الأراضي الفارغة داخل حدود البلديات للحد من الاحتفاظ بها لأغراض المضاربة فقط. كما يمكن تطوير أدوات ادخار بديلة، مثل صناديق الاستثمار العقاري والسندات السكنية، بحيث تتحول مدخرات الأسر إلى تمويل بناء حقيقي بدلاً من شراء أرض وتركها فارغة. ويجب كذلك أن تسبق مشروعات الطرق والجسور خطط واضحة لاستعمالات الأراضي، مع استرداد جزء من الزيادة في قيمة العقارات المحيطة لمصلحة الخزينة. أما في الأطراف، فالأفضل توفير أراضٍ مخدومة ومنظمة بمساحات مناسبة بدلاً من ترك التوسع للعشوائيات والتفريز غير الرسمي.ويحتاج العراق أيضاً إلى مرصد وطني للعمران ينشر بيانات دورية عن أسعار الأراضي، ورخص البناء، ونسب الشقق غير المشغولة، واتجاهات التوسع، مستفيداً من الصور الفضائية والبيانات البلدية.

ماذا نتوقع بعد القرار؟

إذا تكررت أنماط ما بعد ٢٠٢٠، فقد ترتفع أسعار الأراضي بالدينار لتستوعب فرق سعر الصرف، كما سترتفع كلفة البناء الذاتي نتيجة زيادة أسعار المدخلات المستوردة. وقد تواجه الأسر ذات الرواتب الثابتة ضغوطاً أكبر، ما يدفع مزيداً منها نحو تقسيم السكن أو الانتقال إلى مناطق أبعد عن المركز.لكن حجم هذه التأثيرات سيعتمد أيضاً على السياسات الحكومية المكملة، ولا سيما الرسوم الجمركية، وتوفير الائتمان، والإسكان، وضبط المضاربة، ومدى استقرار السوق الموازية.

الخاتمة

لم يعد ممكناً فهم المدينة العراقية من خلال التصاميم الأساسية وحدها. فالخريطة الحقيقية تُرسم في قرارات مجلس الوزراء ونشرات البنك المركزي وشاشات الصيرفة، بقدر ما تُرسم على طاولات المهندسين والمخططين. لقد أظهرت تجربة ٢٠٢٠ كيف يمكن لصدمة نقدية أن تدفع الأرض إلى التحول إلى عملة بديلة، وأن تغير أنماط السكن والتوسع الحضري. أما قرار تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ فيمنح العراق فرصة لعدم تكرار النمط نفسه بصورة تلقائية. فالسياسة النقدية ليست منفصلة عن المدينة، كما أن التخطيط الحضري ليس بعيداً عن الاقتصاد الكلي. وإذا جلست المؤسستان إلى الطاولة نفسها، يمكن احتواء جزء من الآثار قبل أن تتحول إلى أحياء عشوائية جديدة، وأسعار أرض أعلى، وبيوت أصغر، ومدن أكثر انقساماً. وإلا فإن الأسعار ستواصل رسم خريطة المدن بالنيابة عن المخططين، وسيصبح كل تغيير في سعر الصرف قراراً عمرانياً غير معلن.

الدينار العراقي

بين مطرقة هرمز وسندان الربا

قراءة اقتصادية – دينية في لحظة التحول



السيد هاشم أمير الهاشمي



تسريبات من مجلس الوزراء

المقترح الأول كان رفع السعر إلى

1900 دينار للدولار

تم التوافق على

1520 دينار كحل وسط

بعد ضغوط من كتل سياسية تخشى انفجاراً اجتماعيا

أهم أسباب الارتفاع

- اضطراب في مضيق هرمز وتعطل جزء من صادرات النفط العراقية
- اعتماد الموازنة على النفط بنسبة تقارب 90%
- ضغوط مالية على الحكومة وخيار خفض قيمة الدينار
- مساومات سياسية داخل مجلس الوزراء حول مستوى الرفع

تطور سعر صرف الدولار في العراق



من المستفيد ومن المتضرر؟

الأكثر تضرراً	الأكثر استفادة
الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة	التجار الذين يحتفظون بمدخراتهم بالدولار
المتقاعدون	المستوردون الكبار
العاملون اليوميون	ملاك الأصول الدولارية (ذهب – عقار – عملات أجنبية)
الأسر محدودة الدخل	

آثار على المواطن

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات والتضخم المستورد
- تآكل القوة الشرائية للموظفين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود
- انخفاض قيمة المدخرات المقومة بالدينار
- ضغط على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتراجع التشغيل

مكاسب للحكومة

- زيادة الحصيلة الدينارية من الإيرادات النفطية
- توسيع الحيز المالي وتغطية النفقات التشغيلية
- تخفيف ضغوط السيولة وتقليص الحاجة إلى الاقتراض
- لا تمثل زيادة حقيقية في الثروة ما لم تترافق باصلاحات هيكلية

الحلول والمقترحات

- تعزيز المصارف الإسلامية بديلاً للتمويل الربوي (قروض بدون فائدة أو بفائدة مشروعة).
- تنويع الإقتصاد وتقليل الاعتماد النفط.
- تفعيل أدوات الزكاة والخمس لدعم الأسر المتضررة.
- دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتحسين بيئة الأعمال.
- رقابة صارمة على المصارف والمؤسسات المالية الريوية.

موقف المرجعية الدينية



دعوة أهل الخير من المتمكنين مالياً إلى المساهمة في دعم الأسر المتضررة، مع إمكانية احتساب ما يدفعونه من الحقوق الشرعية في هذا المورد

مكتب المرجع السيد علي السيستاني



العتبة الحسينية: استقبال المرضى الفلسطينيين وتحمل تكاليف علاجهم ونقلهم مجاناً.



السيد صدر الدين القبانجي: اقترح توزيع رواتب الموظفين بالدولار لمواجهة تآكل قيمة الدينار.

دور الربا في تفاقم الأزمة



- قروض ربوية (الفايز) بفوائد خيالية
- تضخم وزيادة الأسعار
- المضاربة الوهمية وهروب رؤوس الأموال من الإنتاج
- تآكل العملة في السوق

المادة 465 من قانون العقوبات العراقي



السجن أو الغرامة لكل من يقرض بفائدة ظاهرة أو خفية وتصل العقوبة إلى 10 سنوات في حال التكرار.



الخلاصة

ما يجري في العراق اليوم ليس مجرد أزمة سعر صرف عابرة، بل اختبار حقيقي لمفهوم العدالة الاقتصادية. الحل في إصلاح نظام التمويل، وتفعيل الأدوات الاقتصادية الإسلامية؛ والانتقال إلى اقتصاد إنتاجي متنوع، لتحرير الدينار من مطرقة هرمز وسندان الربا.

الدينار العراقي بين مطرقة هرمز وسندان الربا: قراءة اقتصادية – دينية في لحظة التحول

السيد هاشم أمير الهاشمي

في مثل هذه الأيام، لا يحتاج العراقي إلى نشرة اقتصادية ليعرف أن الدولار ارتفع. يكفي أن يمر على مخبز، أو يسأل عن سعر علبة دواء، أو يسمع صاحب محل يقول: «الأسعار تغيّرت اليوم». فالدينار لا ينهار في نشرات الأخبار فقط، بل في التفاصيل الصغيرة: في كيس الطحين، وفي أجرة التاكسي، وفي قائمة مشتريات الأسبوع التي تتقلص بصمت. أعلن البنك المركزي العراقي أخيراً اعتماد سعر بيع الدولار النقدي للجمهور عند ١٥٢٠ ديناراً، وسعر البيع للمصارف عند ١٥١٠ دنانير، وسعر الشراء من وزارة المالية عند ١٥٠٠ دينار. وقبل أشهر قليلة، كان السعر الرسمي يقف عند ١٣٢٠ ديناراً. وهذا الفرق ليس رقماً مجرداً، بل ينعكس مباشرة على حياة الناس؛ فهو الفرق بين موظف يستطيع شراء حاجاته كاملة، وآخر يضطر إلى المفاضلة بين الدواء والكهرباء والغذاء. وفي السوق الموازية تجاوز السعر في بعض الأيام ١٧٠٠ دينار، بينما تتحدث تقديرات غير رسمية عن أن الانخفاض الحقيقي قد يقارب ٢٦٪ عند احتساب كلف الشحن وضغط السوق.

لماذا الآن؟

يشير التفسير الرسمي إلى اضطراب مضيق هرمز وتعطل جزء من صادرات النفط العراقية. والعراق يعتمد على عائدات النفط لتغطية ما يقارب ٩٠٪ من نفقاته العامة. وعندما تنخفض الإيرادات الدولارية، تصبح الدولة أمام خيارين صعبين: إما خفض الإنفاق، وهو خيار شديد الحساسية سياسياً واجتماعياً، أو خفض قيمة الدينار للحصول على دنانير أكثر مقابل كل دولار. والخيار الثاني هو ما حدث. لكن هناك طبقة أخرى لا تظهر في البيانات الرسمية. فتسريبات من داخل مجلس الوزراء، في جلسته الاعتيادية رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠٢٦، تتحدث عن أن المقترح الأول كان رفع السعر إلى ١٩٠٠ دينار للدولار، قبل التوافق على ١٥٢٠ ديناراً حلاً وسطاً، بعد ضغوط من كتل سياسية تخشى انفجاراً اجتماعياً. وإذا صحّ ذلك، فإن القرار لم يكن مجرد إجراء نقدي تقني، بل نتيجة مساومة سياسية، وهذا ما يجعل الأزمة أخطر من مجرد رقم.

من يدفع الفاتورة؟

خفض قيمة العملة ليس عملية محايدة. فالموظف الذي يتقاضى راتبه بالدينار سيتحمل الخسارة، وكذلك المتقاعد والعامل اليومي وكل من يشتري حاجاته بالدينار ولا يملك مدخرات بالدولار. أما التاجر الذي يحتفظ بمدخراته بالدولار أو يسعّر بضاعته على أساسه، فقد يخرج بأضرار أقل. وهذه ليست مجرد مفارقة اقتصادية، بل مفارقة أخلاقية أيضاً، لأنها تعمق الشعور بعدم العدالة وتضعف الثقة بالسياسات النقدية. وقد حذر الخبير الاقتصادي العراقي أحمد الشرماني من أن القرار ستكون له انعكاسات مباشرة على أسعار السلع والخدمات والقوة الشرائية للمواطنين. كما أشار خطيب جمعة بغداد، آية الله السيد ياسين الموسوي، إلى أن انخفاض القوة الشرائية أدى إلى ركود وإغلاق قطاعات واسعة من السوق، وأن سلعاً وخدمات كانت تعد سابقاً من الاحتياجات العادية أصبحت بعيدة المنال عن شريحة كبيرة من العراقيين. وهذه التحذيرات تعكس ما يلمسه الناس يومياً في الأسواق.

الربا: الوجه الآخر للأزمة

لا يمكن الحديث عن الأزمة الاقتصادية في العراق من دون التوقف عند ظاهرة الربا. فقد أوضح المدعي العام في محكمة استئناف الأنبار، صلاح مخلف، أن المادة ٤٦٥ من قانون العقوبات العراقي تعاقب بالسجن أو الغرامة كل من يقرض آخر بفائدة ظاهرة أو خفية تتجاوز الحد الأقصى المسموح به، مع تشديد العقوبة إذا تكرر الفعل. لكن العقوبة لم توقف الظاهرة، التي تحولت في بعض المناطق إلى ما يعرف محلياً بـ«الفايز»، وهو نظام إقراض ربوي سري تتحول فيه القروض الصغيرة إلى ديون كبيرة بسبب تراكم فوائد مرتفعة. ولا تقتصر آثار الربا على المقترض وحده. فقد أشار المدعي العام إلى أن هذه الممارسات تترك آثاراً اقتصادية تشمل التضخم وانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار نتيجة المضاربات الوهمية. وبذلك لا يصبح الربا مجرد مشكلة فردية، بل عاملاً يغذي الأزمة النقدية، لأن رؤوس الأموال تتجه نحو المضاربة بدلاً من الإنتاج. وهذا ينسجم مع الرؤية الفقهية التي حرمت الربا ليس فقط لما فيه من ظلم للمقترض، بل أيضاً لما يحدثه من خلل في العلاقة بين المال والعمل والإنتاج.

ماذا تقول المرجعية؟

لم تكتف المرجعية الدينية في العراق بالتحذير اللفظي. فقد دعا مكتب المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، في بيان سابق، أهل الخير من المتمكنين مالياً إلى المساهمة في دعم الأسر المتضررة، مع إمكانية احتساب ما يقدمونه من الحقوق الشرعية ضمن الضوابط المقررة. ويحمل هذا التوجيه دلالة مهمة، إذ يوضح أن الحقوق الشرعية، ومنها الخمس والزكاة، يمكن أن تتحول إلى أداة اجتماعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية عندما تدار بصورة صحيحة. وفي المقابل، أعلنت العتبة الحسينية استقبال المرضى الفلسطينيين وتحمل تكاليف علاجهم ونقلهم مجاناً. كما اقترح خطيب جمعة النجف السيد صدر الدين القبانجي أن تتجه الحكومة إلى توزيع رواتب الموظفين بالدولار الأمريكي لمواجهة تآكل قيمة الدينار، ولا سيما مع تأكيده أن مضيق هرمز ما زال مفتوحاً أمام الناقلات العراقية التي نقلت في الشهر الماضي أربعة ملايين برميل من النفط. وهذا الاقتراح يحتاج إلى دراسة تقنية دقيقة.

ما العمل؟

على مستوى الفرد والأسرة، تبرز الحاجة إلى إدارة المدخرات بحذر. فاحتفاظ الأسر بمدخراتها نقداً بالدينار لفترات طويلة يجعلها أكثر تعرضاً لتآكل القوة الشرائية، لكن ذلك لا يعني الاندفاع غير المحسوب نحو الدولار، لأن فروقات الشراء والبيع في السوق الموازية قد تلتهم أي مكسب محتمل. ويمكن التفكير في توزيع المدخرات بين أصول حقيقية مثل الذهب أو العقار الصغير، أو أدوات استثمار متوافقة مع الضوابط الشرعية. أما التجار وأصحاب الأعمال، فقد دعت المرجعية من يمتلكون المواد الغذائية إلى عرضها للبيع وعدم استغلال الأزمة لرفع الأسعار. وهذا ليس مجرد نداء أخلاقي، بل عامل مهم لحماية الاستقرار الاجتماعي ومنع تحول انخفاض العملة إلى موجة مضاربات واحتكار. وعلى مستوى الدولة، لا تكفي الحلول الفردية. فهناك حاجة إلى تعزيز المصارف الإسلامية بوصفها بديلاً تمويلياً عن الإقراض الربوي، مع توسيع دورها في تمويل الأنشطة الإنتاجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أوصى المدعي العام بإنشاء مصارف إسلامية تقدم قروضاً للمواطنين بشروط واضحة، مع تشديد الرقابة على المؤسسات المالية. ويوفر قانون المصارف الإسلامية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ إطاراً قانونياً لهذا التوسع، لكن التنفيذ ما زال بحاجة إلى تطوير.

الخاتمة

ما يجري في العراق اليوم ليس مجرد أزمة سعر صرف عابرة، بل اختبار حقيقي لمفهوم العدالة الاقتصادية. فعندما يخسر الدينار جزءاً مهماً من قيمته، لا تتوزع الخسارة بالتساوي. فالفقير الذي لا يملك مدخرات بالدولار يتحمل العبء الأكبر، بينما يكون صاحب الأصول أو المدخرات الدولارية أكثر قدرة على امتصاص الصدمة. وهذه المفارقة تذكّر بقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾. والحل لا يكمن في العودة إلى سعر صرف وهمي غير قابل للاستدامة، ولا في تحميل الخارج كامل المسؤولية، بل يبدأ من إصلاح نظام التمويل، وتفعيل أدوات إسلامية مثل الزكاة والخمس والمضاربة والمشاركة، والانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد إنتاجي متنوع. وحتى يتحقق ذلك، سيبقى الدينار العراقي شديد الحساسية لمضيق هرمز، ولتقلبات السوق الموازية، ولأنماط التمويل الربوي والمضاربات التي تستنزف المجتمع من الداخل. فالأزمة في جوهرها ليست أزمة دولار فقط، بل أزمة بنية اقتصادية تحتاج إلى إصلاح أعمق وأكثر عدالة.



سعر الصرف ليس رقماً؛

من تعديل السعر الرسمي إلى فجوة الدولار

وكلفة المعيشة والاقتصاد العراقي

د. كرار رزاق



السوق الموازية (السوداء)



تتراوح بين

1700 – 1700

دينار لكل دولار

وجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق يعكس تحديات أعمق في الاقتصاد العراقي

التغيير في السعر الرسمي

+15.15%

1320 دينار للدولار	1520 دينار للدولار
قبل شباط 2023 (للمستفيد النهائي)	من 7 تشرين الأول 2026 (للمستفيد النهائي)



الفارق المباشر

200 = دينار لكل دولار

لماذا تم تعديل السعر؟



- التوسع المالي وانخفاض أسعار النفط
- ارتفاع العجز المالي إلى 99.2 من الناتج المحلي (2026)
- ضعف الإيرادات غير النفطية
- ارتفاع كلفة تمويل الدولة
- منح الحكومة قيمة الدينارية أكبر لكل دولار من الإيرادات الخارجية

كيف يتأثر المواطن؟

- الموظف ← انخفاض القوة الشرائية لنحو 15% (مثال: راتب 1 مليون بصيح بقدرة = 850 الف دينار)
- العامل اليومي ← لا ضمان للإرتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار
- صاحب المشروع ← ارتفاع كلفة المواد والمعدات
- رب الأسرة ← صعوبة أكبر في تلبية الاحتياجات الأساسية

مثال عملي على الكلفة



عند الحاجة إلى **1,000 دولار**



15.2 مليون دينار	13.2 مليون دينار
وفق سعر 1520	وفق سعر 1320

الفرق = 2 مليون دينار

حجم النقد خارج المصارف



102 تريليون دينار



نحو 99.2 من إجمالي النقد المصدر (حتى حزيران 2026)

المستورد أول المتأثرين



صفقة بقيمة 100 ألف دولار:

152 مليون دينار	132 مليون دينار
وفق سعر 1520	وفق سعر 1320

خيارات المستورد:

- استبدال مدخلات محلية
- تأجيل الاستيراد
- رفع الأسعار
- امتصاص جزء من هامش الربح

بيانات صندوق النقد الدولي (2025)

- العجز المالي قد يصل إلى 99.2 من الناتج المحلي في 2026
- النفط لا يزال المصدر الأكبر للإيرادات العامة
- الإيرادات غير النفطية محدودة مقارنة بحجم الإنفاق العام
- الاعتماد على النفط سيظل مرتفعاً ما لم تُنفذ إصلاحات هيكلية واسعة

درجة انتقال أثر الصرف إلى الأسعار



- أقوى في السلع المستوردة والتجارية
- أبطأ وأقل في الخدمات المحلية
- يتأثر بمرونة الطلب والمنافسة وهوامش الربح
- ليس كاملاً ولا فورياً ولا متساوياً بين القطاعات

الخلاصة

- سعر الصرف ليس رقماً فنياً بل بؤثر مباشرة في حياة المواطنين.
- المطلوب إصلاح اقتصادي شامل بدلاً من تحميل الناس كلفة الفساد.
- المصارف يجب أن تكون أداة لتمويل الاقتصاد وتنشيطه، لا أن يبقى المواطن الضحية.

حلول بدلاً من تحميل المواطن الكلفة

- مكافحة الفساد وترشيد الإنفاق العام
- تمويل المشاريع الإنتاجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية
- إصلاح القطاع المصرفي وضمان حقوق المودعين
- استقطاب الأموال المكتنزة خارج المصارف
- الانتقال التدريجي إلى الدفع الإلكتروني (1 – 2 سنة)

سعر الصرف ليس رقماً؛من تعديل السعر الرسمي إلى فجوة الدولار وكلفة المعيشة والاقتصاد العراقي

د. كرار رزاق

هناك أرقام نقرأها ثم نطوي الصفحة، وأرقام تدخل بيوتنا من دون استئذان. وسعر الصرف واحد من هذه الأرقام؛ فقد يبدو مسألة فنية تخص البنك المركزي والمصارف والتجار، لكنه بالنسبة إلى الموظف ورب الأسرة وصاحب المشروع الصغير يتحول إلى سؤال مباشر: ماذا سيبقى من قيمة دخلي عندما ترتفع كلفة الحصول على الدولار؟ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، دخل العراق مرحلة جديدة بعد تعديل البنك المركزي سعر صرف الدينار. وحدد البنك سعر شراء الدولار من وزارة المالية عند ١٥٠٠ دينار، وبيعه للمصارف عند ١٥١٠ دنانير، وبيعه النقدي للجمهور عند ١٥٢٠ دينارًا، مؤكدًا في الوقت نفسه كفاية الاحتياطيات الأجنبية لتلبية طلبات التجارة والتحويلات والبطاقات والمسافرين. وكان سعر البيع للمستفيد النهائي منذ شباط/فبراير ٢٠٢٣ يبلغ ١٣٢٠ دينارًا.وبذلك ارتفع عدد الدنانير المطلوبة لشراء الدولار من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠، أي بمقدار ٢٠٠ دينار، أو نحو ١٥,١٥٪. أما قيمة الدينار نفسها مقابل الدولار فقد انخفضت حسابيًا بنحو ١٣,٢٪.

ماذا يعني التغيير عمليًا؟

من يحتاج إلى عشرة آلاف دولار كان يحتاج بالسعر السابق إلى ١٣,٢ مليون دينار، وأصبح يحتاج وفق سعر الجمهور الجديد إلى ١٥,٢ مليون دينار، أي بزيادة مليوني دينار.لكن الخطأ هو افتراض أن أسعار جميع السلع سترتفع تلقائيًا بنسبة ١٥,١٥٪. فالسلعة النهائية لا تتكون من الدولار وحده، وإنما من كلفة الاستيراد والنقل والتخزين والضرائب والأجور والطاقة والتمويل وهوامش الربح. ولذلك يختلف انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار بين سلعة وأخرى وبين قطاع وآخر. وتصبح هذه المسألة أكثر أهمية في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد، حيث يظهر أثر الصرف عادة بصورة أسرع في السلع التجارية والمستلزمات المستوردة مقارنة ببعض الخدمات المحلية.

لماذا جاء القرار في هذا التوقيت؟

يأتي تعديل السعر في بيئة مالية صعبة. فقد قدر صندوق النقد الدولي، في توقعاته المنشورة ضمن مشاورات العراق لعام ٢٠٢٥، أن يصل العجز المالي إلى نحو ٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية وثقل الإنفاق الجاري وضعف الإيرادات غير النفطية. ومن الناحية المالية، يمنح السعر الجديد الحكومة عددًا أكبر من الدنانير مقابل كل دولار نفطي تحوله إلى العملة المحلية.فإذا حصلت الدولة على مليار دولار، فإن تحويله عند ١٣٢٠ دينارًا يعطي نحو ١,٣٢ تريليون دينار، بينما يعطي عند ١٥٠٠ دينار لوزارة المالية نحو ١,٥ تريليون دينار. لكن هذه الزيادة الاسمية لا تمثل مكسبًا مجانيًا؛ لأن ارتفاع تكلفة الدولار يمكن أن يرفع في المقابل قيمة المشتريات المستوردة والمواد والمعدات والعقود التي ترتبط بالعملة الأجنبية.

المواطن لا يشتري الدولار لكنه يدفع ثمنه

قد لا يشتري المواطن الدولار مباشرة، لكنه يشتري سلعًا يدخل الدولار في تكلفتها. فالغذاء والدواء والأجهزة وقطع الغيار والآلات والعديد من مدخلات الإنتاج ترتبط بدرجات مختلفة بالاستيراد. ومن هنا تنتقل القضية من سعر الصرف إلى الدخل الحقيقي.فإذا كان الموظف يتقاضى مليون دينار، سيظل راتبه الاسمي مليونًا بعد القرار، لكن قدرته الشرائية قد تنخفض إذا ارتفعت الأسعار بينما بقي الراتب ثابتًا. ولا يصح القول آليًا إن راتبه أصبح يعادل ٨٥٠ ألف دينار لمجرد ارتفاع سعر الدولار بنحو ١٥٪؛ لأن ذلك يفترض أن جميع أسعار ما يشتريه ارتفعت بالنسبة نفسها، وهو أمر غير واقعي.المعيار الحقيقي هو مقدار التضخم الفعلي في سلة استهلاك الأسرة.

الفئات محدودة الدخل أكثر حساسية

الأسر محدودة الدخل تنفق نسبة أكبر من مواردها على الغذاء والسكن والنقل والدواء والطاقة، ولذلك تكون قدرتها على التكيف أقل من الأسر ذات الدخول الأعلى. ولهذا فإن تعديل سعر الصرف ليس قرارًا محايدًا من الناحية التوزيعية. فالحكومة قد تحصل على إيرادات دينارية أكبر، بينما يواجه المستورد تكاليف أعلى، وقد يحصل المنتج المحلي على فرصة تنافسية، في حين يتحمل المستهلك جزءًا من الزيادة عبر الأسعار. وتصبح حماية أصحاب الدخول المحدودة جزءًا أساسيًا من نجاح السياسة، لا إجراءً اجتماعيًا منفصلًا عنها.

السوق الموازية هي الاختبار الأصعب

بعد إعلان القرار قفز سعر الدولار في السوق الموازية إلى أكثر من ١٧٠٠ دينار في بعض التعاملات، لكن الأسعار بدأت لاحقًا بالتراجع؛ ففي ١٠ تشرين الأول سجلت أسواق بغداد مستويات في نطاق ١٦٢٠–١٦٤٠ دينارًا تقريبًا، بينما أشارت بيانات أحدث إلى استمرار فارق بين السعر الرسمي والسوق النقدية. وهذا التطور مهم، لأن نجاح تعديل السعر لا يقاس بالسعر الرسمي وحده، بل بقدرته على تضييق الفجوة مع السوق غير الرسمية.فإذا استطاع التاجر الحصول على الدولار للمعاملات المشروعة بسرعة ووضوح عبر القنوات المصرفية، ينخفض الحافز للجوء إلى السوق الموازية. أما إذا بقيت الإجراءات بطيئة أو غير واضحة، فقد يستمر الطلب خارج النظام الرسمي.

هل يستفيد المنتج الوطني؟

أعلن البنك المركزي أن أحد أهداف التعديل هو دعم الصناعة المحلية وتحسين قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة.ومن الناحية النظرية، عندما ترتفع كلفة السلعة المستوردة قد يحصل المنتج العراقي على مساحة أكبر للمنافسة.لكن هذه النتيجة ليست تلقائية؛ فالمصنع المحلي نفسه قد يستورد الآلات وقطع الغيار والمواد الأولية والتكنولوجيا، وبالتالي ترتفع تكاليف إنتاجه أيضًا. ولهذا فإن تحويل تغير سعر الصرف إلى فرصة إنتاجية يحتاج إلى كهرباء مستقرة، وتمويل مصرفي مناسب، وبنية لوجستية جيدة، ومنافسة عادلة، وإجراءات كمركية وضريبية أكثر كفاءة.

التكنولوجيا المالية والإصلاح المصرفي

تزداد أهمية التكنولوجيا المالية عندما توجد فجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية. فالتحقق الرقمي من المستفيد الحقيقي، وتتبع تمويل التجارة، وربط المصارف بالمنصات الرسمية، وتسريع إجراءات الامتثال، وتقليل التعامل النقدي غير المنظم، كلها أدوات يمكن أن تجعل الوصول إلى الدولار أكثر شفافية وأقل كلفة.وبذلك لا يصبح إصلاح سعر الصرف مشروعًا نقديًا منفصلًا، بل جزءًا من إصلاح مصرفي ومالي أوسع.

ما المطلوب بعد القرار؟

نجاح التعديل يعتمد على ما يأتي بعده. ينبغي أن يكون تضييق فجوة السوق الموازية هدفًا مباشرًا، مع تسهيل تمويل التجارة المشروعة، ومراقبة أسعار السلع الأساسية، وتوجيه الحماية الاجتماعية نحو الفئات الأكثر تأثرًا. كما ينبغي استخدام أي زيادة في الإيرادات الدينارية لتمويل الاستثمار المنتج بدل تحويلها بالكامل إلى التزامات جارية جديدة، بالتوازي مع زيادة الإيرادات غير النفطية، ودعم الصناعة والزراعة، وتطوير القطاع المصرفي. ومن الضروري أيضًا تقييم النتائج بعد ثلاثة وستة واثني عشر شهرًا وفق مؤشرات واضحة تشمل التضخم، والفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وحجم الاستيراد، والإنتاج المحلي، والقوة الشرائية.

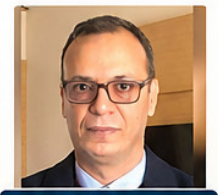
الخلاصة

إن الانتقال من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠ دينارًا للدولار ليس مجرد تغيير بين رقمين، بل تعديل في أحد أهم الأسعار التي تربط الاقتصاد العراقي بالعالم. قد يوفر القرار مساحة مالية أكبر للدولة، لكنه يرفع كذلك كلفة الحصول على العملة الأجنبية، وقد ينتقل جزء من هذه الكلفة إلى المستورد والمنتج والمستهلك. ولذلك فإن السؤال ليس هل ارتفع الدولار فقط، بل ماذا ستفعل الدولة بعد ارتفاعه؟ إذا استُخدمت الدنانير الإضافية لتوسيع الإنفاق الجاري، وظل الإنتاج ضعيفًا والسوق الموازية واسعة، فستكون الفائدة مؤقتة والكلفة أكبر على المواطن. أما إذا أصبح القرار جزءًا من إصلاح المالية العامة والقطاع المصرفي وتمويل التجارة والإنتاج المحلي والحماية الاجتماعية، فقد يتحول من إجراء نقدي صعب إلى فرصة لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والسوق والإنتاج. فسعر الصرف ليس رقمًا فقط؛ إنه أحد الأسعار التي تحدد كيف تتوزع كلفة الاقتصاد بين الدولة والتاجر والمنتج والمواطن.

موازنة العراق 2027

تصاعد الإنفاق التشغيلي

وتحديات العجز المالي والإصلاح الاقتصادي



د بلال الخليفة

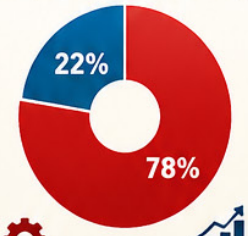


أبرز تخصيصات الموازنة 2027

- الرواتب والرعاية الاجتماعية: 101.157 تريليون دينار — 47% من إجمالي النفقات
- الإيرادات النفطية المتوقعة: 144.720 تريليون دينار — 83% من إجمالي الإيرادات
- الإيرادات غير النفطية: 29.514 تريليون دينار — 17% من إجمالي الإيرادات
- سعر النفط المفترض: 58 دولاراً للبرميل
- كمية التصدير المفترضة: 4 ملايين برميل يومياً

تركيبة الإنفاق في موازنة 2027

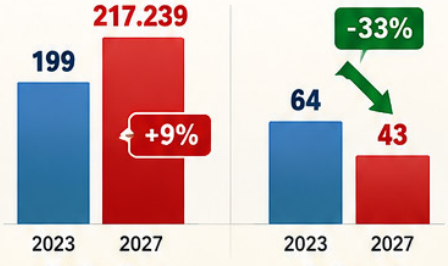
إجمالي النفقات: 217.239 تريليون دينار



- النفقات الإستثمارية: 47.897 تريليون دينار
- النفقات التشغيلية: 169.342 تريليون دينار

حجم الموازنة والعجز المالي

مقارنة 2023 و 2027 (تريليون دينار)



مخاطر انخفاض صادرات النفط



- تونرات إقليمية واحتمال تعطل الصادرات خاصة عبر مضيق هرمز
- تحديات البنية التحتية النفطية وقدرات النفل والتصدير
- أي انخفاض في التصدير يؤدي إلى اتساع الفجوة التمويلية وزيادة العجز المالي

الآثار على المواطن والاقتصاد

- ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية
- تضرر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول المحدودة
- ضغط أكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتراجع فرص التشغيل
- تآكل المدخرات بالدينار والاتجاه نحو الدولار والذهب
- اتساع الفوارق المعيشية وزيادة مخاطر الفقر

أهم التحديات الهيكلية

- الاعتماد المفرط على النفط
- تضخم النفقات التشغيلية
- ضعف القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)
- محدودية الإيرادات غير النفطية
- تقلبات أسعار النفط وكميات التصدير
- ضعف كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية

ماذا يتطلب العراق؟

- ترشيد النفقات غير الضرورية
- تعزيز الإنفاق الاستثماري المنتج
- توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية
- دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)
- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي
- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط
- تحويل عائدات النفط إلى أصول ومشروعات مستدامة

تحذيرات الخبراء والمرجعية



الخبير الإقتصادي أحمد الشرماني

"القرار سيكون له انعكاسات مباشرة على أسعار السلع والخدمات والقوة الشرائية للمواطنين ولا سيما أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة."



خطيب جمعة بغداد آية الله السيد ياسين الموسوي

"انخفاض القوة الشرائية للناس أدي إلى ركود وإغلاق قطاعات واسعة من السوق، وأن سلعاً وخدمات كانت تعد من الاحتياجات العادية أصبحت اليوم غير قابلة للوصول لشريحة كبيرة من العراقيين."

الخلاصة

العراق لا يحتاج إلى موازنة أكبر بقدر حاجته إلى موازنة أكثر إنتاجية. تضبط نمو النفقات غير الضرورية، وترفع كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتوسع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتحول عائدات النفط إلى أصول ومشروعات تولد دخلاً مستداماً. وإلا فإن الدولة ستبقى أكثر عرضة للاهتزاز كلما تراجعت أسعار النفط أو تعثرت صادراته.

موازنة العراق ٢٠٢٧: تصاعد الإنفاق التشغيلي وتحديات العجز المالي والإصلاح الاقتصادي

د بلال الخليفة

بعد الاطلاع على الأرقام الأولية المتداولة لموازنة العراق لعام ٢٠٢٧، التي لم تصدر بصيغتها الرسمية النهائية بعد، يتبين أن النهج المالي الذي رافق الموازنات السابقة ما زال مستمراً، والمتمثل في توسيع الإنفاق الحكومي، ولا سيما تخصيصات الرواتب والتقاعد والرعاية الاجتماعية، من دون معالجة حقيقية للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وفي مقدمتها الاعتماد المفرط على النفط، وتضخم النفقات التشغيلية، وضعف الإيرادات غير النفطية. وما يثير القلق أن هذه التوجهات تأتي في وقت يواجه فيه العراق ضغوطاً مالية تستدعي إعادة النظر في أولويات الإنفاق، بدلاً من الاستمرار في توسيع الالتزامات المالية للدولة، لأن زيادة حجم الموازنة لا تعني بالضرورة تحسناً مماثلاً في أداء الاقتصاد أو قدرة الدولة على توليد إيرادات مستدامة. فبحسب الأرقام الأولية المنشورة، تبلغ النفقات العامة المقترحة نحو ٢١٧,٢٣٩ تريليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة قدرها ١٧٤,٢٣٤ تريليون دينار، أي بعجز مخطط يبلغ نحو ٤٣ تريليون دينار. وبالمقارنة مع موازنة عام ٢٠٢٣، التي بلغت تخصيصاتها نحو ١٩٩ تريليون دينار، نجد أن الإنفاق المقترح لعام ٢٠٢٧ ارتفع بنحو ١٨ تريليون دينار، أي ما يقارب ٩٪. وهذه الزيادة لا تعني بالضرورة تحسناً مماثلاً في قدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات أو خلق فرص العمل، خصوصاً إذا كانت موجهة أساساً لتغطية الالتزامات الجارية. وكان المتوقع، في ظل الأزمة المالية والضغوط التي تواجهها الدولة، أن تتجه السياسة المالية نحو ترشيد النفقات غير الضرورية وتحسين كفاءة الإنفاق العام، لا الاستمرار في رفع سقفه من دون إصلاح واضح في بنية الإيرادات والإنفاق. والأكثر إثارة للقلق أن النفقات التشغيلية، وفق هذه التقديرات، بلغت ١٦٩,٣٤٢ تريليون دينار، لتستحوذ على نحو ٧٨٪ من إجمالي الموازنة، مقابل ٤٧,٨٩٧ تريليون دينار للنفقات الاستثمارية، أي نحو ٢٢٪. وبالمقارنة مع التخصيصات الرأسمالية في موازنة ٢٠٢٣، التي بلغت نحو ٤٩,٤ تريليون دينار، يتضح أن الحصة المخصصة للاستثمار قد تراجعت، رغم ارتفاع الإنفاق الكلي. وهذا يتعارض مع التوجهات الحكومية المعلنة بشأن تقليص النفقات التشغيلية وتعزيز الإنفاق الاستثماري. كما أن استمرار هذه التركيبة يحد من قدرة الموازنة على تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، ويجعل الجزء الأكبر من الموارد موجهاً إلى تغطية احتياجات آنية بدلاً من بناء مصادر دخل مستقبلية يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على النفط وتوسيع النشاط الاقتصادي. وتبلغ تخصيصات الرواتب والرعاية الاجتماعية مجتمعة نحو ١٠١,١٥٧ تريليون دينار، أي ما يقارب ٤٧٪ من الإنفاق العام. والمشكلة هنا لا تكمن في دفع الرواتب أو دعم الفئات الهشة، فهذه التزامات اجتماعية ضرورية لا يمكن تجاهلها، وإنما في استمرار نموها من دون إصلاح إداري وإنتاجي يضمن أن يقابل هذا الإنفاق تحسن ملموس في مستوى الخدمات وكفاءة المؤسسات العامة. فكلما اتسعت الالتزامات الثابتة، تقلصت مرونة السياسة المالية وقدرتها على الاستجابة للصدمات، وأصبحت الدولة أكثر اعتماداً على استمرار التدفقات النفطية لتمويل نفقاتها الأساسية، بصرف النظر عن مستوى النشاط الاقتصادي والإنتاجية. أما جانب الإيرادات، فما زال يكشف عن الاختلال نفسه، إذ تبلغ الإيرادات النفطية المقدرة ١٤٤,٧٢٠ تريليون دينار، بما يمثل نحو ٨٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل ٢٩,٥١٤ تريليون دينار للإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من أن الإيرادات غير النفطية تبدو أعلى من تقديرات موازنة ٢٠٢٣، فإن ذلك لا يكفي للحكم بحدوث تحول هيكلي في مصادر التمويل، ما لم يترافق مع توسع فعلي في النشاط الاقتصادي وتحسن كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي. فالموازنة ما زالت تعتمد بصورة رئيسية على أسعار النفط وكميات التصدير وسعر الصرف المعتمد في احتساب الإيرادات، الأمر الذي يبقي الاستقرار المالي مرتبطاً بمتغيرات لا تتحكم الدولة بجميعها، ويجعل أي تغير في هذه العوامل قادراً على التأثير المباشر في قدرة الحكومة على تنفيذ الموازنة وتمويل التزاماتها. وصحيح أن العجز المخطط لعام ٢٠٢٧ يقل عن العجز المقدر في موازنة ٢٠٢٣، الذي تجاوز ٦٤ تريليون دينار، لكن انخفاض العجز على الورق لا يمثل بحد ذاته دليلاً على نجاح الإصلاح المالي، ما دامت النفقات الجارية مرتفعة، والاستثمار المنتج محدوداً قياساً بحجم الاحتياجات الاقتصادية. كما أن افتراض سعر النفط عند ٥٨ دولاراً للبرميل لا يلغي مخاطر تقلب الأسعار أو احتمال عدم تحقق الإيرادات المقدرة، خصوصاً في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مصدر واحد لتمويل الإنفاق العام. وأعتقد أن الخطر الأكبر يكمن في اعتماد الموازنة على تصدير نحو أربعة ملايين برميل يومياً، في وقت لا تبدو فيه المؤشرات السياسية والإقليمية مطمئنة، فضلاً عن التحديات التي تواجه البنية التحتية النفطية وقدرات النقل والتصدير. فهذه الكمية ليست مجرد رقم محاسبي، وإنما افتراض أساسي تتوقف عليه سلامة تقديرات الإيرادات والعجز. وأي انخفاض مستمر في الصادرات الفعلية عن المستوى المفترض سيؤدي إلى اتساع الفجوة التمويلية، ما لم تعوضه زيادة في الأسعار أو مصادر الإيرادات الأخرى. وتزداد خطورة ذلك عندما تكون معظم النفقات التزامات تشغيلية يصعب تخفيضها خلال السنة المالية، لأن الرواتب والرعاية الاجتماعية والنفقات الأساسية لا يمكن تعديلها بالسهولة نفسها التي يمكن بها تأجيل بعض النفقات الاستثمارية. وهذا يجعل الضغوط المالية تنعكس غالباً على الإنفاق القابل للتأجيل، وفي مقدمته الاستثمار. إن المشكلة الجوهرية في موازنة ٢٠٢٧ ليست في كبر أرقامها فحسب، وإنما في أنها، وفق المعطيات الأولية المتاحة، لا تقدم تحولاً واضحاً في فلسفة إدارة المال العام. فبدلاً من توجيه جزء أكبر من الثروة النفطية نحو بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، ما زال الإنفاق الجاري يستحوذ على الحصة الأكبر، فيما تبقى معالجة ضعف الصناعة والزراعة ومحدودية القاعدة الضريبية وفرص العمل دون المستوى المطلوب. وحتى الإنفاق الاستثماري لا يمكن الحكم على جدواه من حجم التخصيصات وحده، بل من قدرة المؤسسات على تنفيذ المشاريع وإنجازها وتحويلها إلى أصول إنتاجية وخدمات فعلية. فالمشكلة ليست في تخصيص الأموال فقط، وإنما في قدرة الدولة على تحويل هذه التخصيصات إلى بنى تحتية ومشاريع تحقق قيمة اقتصادية حقيقية. والخلاصة أن العراق لا يحتاج إلى موازنة أكبر بقدر حاجته إلى موازنة أكثر إنتاجية، تضبط نمو النفقات غير الضرورية، وترفع كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتوسع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتحول عائدات النفط إلى أصول ومشروعات تولد دخلاً مستداماً. وهذا يتطلب أن تكون أولويات الموازنة مرتبطة بالإصلاح الاقتصادي والإداري، لا بمجرد توفير التمويل للالتزامات المتزايدة. أما الاستمرار في زيادة الإنفاق من دون إصلاح مصادر الإيرادات وبنية الاقتصاد، فلن يؤدي إلا إلى تأجيل الأزمة المالية بدلاً من حلها، وسيجعل الدولة أكثر عرضة للاهتزاز كلما تراجعت أسعار النفط أو تعثرت صادراته. ومن هنا فإن الاختبار الحقيقي لموازنة ٢٠٢٧ لا يكمن في حجمها الإجمالي، بل في طبيعة الإنفاق الذي تتبناه، ومدى قدرتها على الانتقال من تمويل الالتزامات الجارية إلى بناء اقتصاد أكثر قدرة على الإنتاج وتوليد الإيرادات. فالموازنة التي تستهلك معظم مواردها في النفقات التشغيلية تبقى شديدة الحساسية لأي صدمة نفطية، بينما الموازنة التي توجه جزءاً أكبر من مواردها إلى الاستثمار والإنتاج تستطيع أن تخلق أساساً أكثر استدامة للاستقرار المالي والاقتصادي.

أبعاد تعديل سعر الصرف

قراءة في التوازنات الاقتصادية الكلية والأثر الاجتماعي في العراق



على فيصل عبدالواحد



1 التغيير في سعر الصرف



الفارق المباشر:
200 دينار لكل دولار

2 السوق الموازية (السوداء)

تتراوح الأسعار بين
1700 – 1800
دينار لكل دولار

وجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق يعكس تحديات أعمق في الاقتصاد العراقي

3 لماذا تم تعديل السعر؟

- التوسع المالي وانخفاض أسعار النفط
- ارتفاع العجز المالي إلى 2.% من الناتج المحلي (2026)
- ضعف الإيرادات غير النفطية
- ارتفاع كلفة تمويل الدولة
- منح الحكومة قيمة دينارية أكبر لكل دولار من الإيرادات الخارجية

4 الأثر في المالية العامة للحكومة



- زيادة الحصيلة الدينارية من الإيرادات النفطية
- تخفيف ضغوط السيولة وتقليص الحاجة إلى الاقتراض الداخلي
- المكاسب قصيرة الأجل ما لم توظف في إصلاحات هيكلية وتنويع الاقتصاد
- ارتفاع كلفة الاستيراد والنفقات المقومة بالدولار

5 الأثر في المواطن والمستوى المعيشي



- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بسبب زيادة كلفة الاستيراد.
- تأكل القوة الشرائية للموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول الثابتة
- زيادة مخاطر الفقر واتساع الفوارق المعيشية
- انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات بالدينار
- ضغط على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع كلفة المواد والمعدات

6 التوازن بين الاستقرار المالي والمجتمعي



- تعديل سعر الصرف يمنح الحكومة هامشاً مالياً لكنه قد ينقل جزءاً من الكلفة إلى المواطنين
- الحاجة إلى سياسات مرافقة تحمي شبكات الحماية الاجتماعية
- توجيه الحيز المالي نحو الاستثمار والبنية التحتية
- دعم القطاعات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات
- نجاح القرار مرهون بكفاءة المؤسسات وتنويع الإيرادات وزيادة الإنتاجية

الخلاصة

- سعر الصرف ليس مجرد رقم فني؛ بل يؤثر مباشرة في حياة المواطنين ومستوى معيشتهم.
- قد يحسن الوضع المالي للحكومة على المدى القصير، لكن يرفع تكاليف المعيشة إذا لم تقرن بإصلاحات.
- المطلوب مزيج متوازن من ضبط الإنفاق، تعزيز الحماية الإجتماعية، ودعم الإنتاج المحلي.
- القوة الحقيقية لعملة لا تستمد من سعرها الاسمي وإنما من متانة الاقتصاد وقدرته على الإنتاج.

أبعاد تعديل سعر الصرف: قراءة في التوازنات الاقتصادية الكلية والأثر الاجتماعي في العراق

علي فيصل عبدالواحد

تُعدّ السياسة النقدية، ولا سيما إدارة سعر الصرف، من أكثر أدوات السياسة الاقتصادية حساسية في الاقتصادات الريعية المعتمدة على تصدير الموارد الطبيعية. وفي الحالة العراقية، يمثل رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، أي خفض القيمة الاسمية للعملة المحلية، إجراءً ذا أبعاد مالية واقتصادية واجتماعية متداخلة؛ فهو يحسّن قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها بالدينار من جهة، ويؤثر في القوة الشرائية للمواطن ومستويات الرفاه الاجتماعي من جهة أخرى. وتزداد أهمية هذه المعادلة في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، مقابل اعتماد الأسواق المحلية على الاستيراد لتلبية جانب واسع من احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: الأثر في المالية العامة للحكومة العراقية

تعتمد الموازنة العامة العراقية بصورة أساسية على العوائد النفطية المقوّمة بالدولار الأمريكي، مما يجعل سعر الصرف عاملاً مؤثراً في حجم الإيرادات الحكومية المحوّلة إلى الدينار.فعندما يرتفع سعر الدولار مقابل الدينار، تزداد الحصيلة الدينارية للإيرادات النفطية حتى مع بقاء قيمتها بالدولار ثابتة، وهو ما يوسع الحيز المالي المتاح للحكومة، ويساعد وزارة المالية على تغطية النفقات التشغيلية الأساسية، وفي مقدمتها الأجور والرواتب والتقاعد والرعاية الاجتماعية والالتزامات الأخرى. ومن الناحية المالية، يتيح هذا الإجراء تخفيف ضغوط السيولة وتقليص الحاجة إلى بعض أشكال التمويل بالعجز، ولا سيما الاقتراض الداخلي. لكنه، في المقابل، لا يمثل زيادة حقيقية في الثروة الوطنية أو في حجم الإيرادات النفطية ذاتها، بل هو تغيير في القيمة الدينارية لما تحققه الدولة من إيرادات بالدولار. كما أن أثر تعديل سعر الصرف في العجز المالي يتوقف على طبيعة النفقات العامة، إذ إن الالتزامات المقوّمة بالدولار، وكذلك تكاليف المشتريات الحكومية المستوردة، ترتفع قيمتها بالدينار بالتزامن مع تغير سعر الصرف. وقد يسهم ارتفاع كلفة الاستيراد في الحد من بعض أوجه الطلب على السلع الأجنبية، بما يخفف الضغط على النقد الأجنبي، إلا أن هذه النتيجة ليست مضمونة في اقتصاد يعتمد على الواردات لتأمين احتياجات أساسية يصعب الاستغناء عنها. ولذلك، لا يمكن افتراض أن خفض قيمة الدينار سيؤدي تلقائياً إلى حماية الاحتياطيات الأجنبية أو تحسين جميع مؤشرات الاستقرار المالي والنقدي. وتبقى المكاسب التي تحققها الحكومة قصيرة الأجل ومحدودة الأثر الهيكلي ما لم تُوظف في معالجة الاختلالات الأساسية التي تعاني منها المالية العامة، وفي مقدمتها الاعتماد المفرط على النفط، واتساع النفقات الجارية، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في توليد الإيرادات وفرص العمل.

ثانياً: الأثر في المواطن والمستوى المعيشي

في المقابل، تنتقل آثار ارتفاع سعر الدولار إلى الأسواق المحلية من خلال ما يُعرف بانتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار، وما يرتبط بذلك من تضخم مستورد. ونظراً إلى محدودية القاعدة الإنتاجية المحلية واعتماد العراق الواسع على السلع الغذائية والاستهلاكية ومدخلات الإنتاج المستوردة، فإن انخفاض قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع الكلفة المحلية لهذه الواردات، بدرجات تختلف بحسب طبيعة السلعة، وهيكل السوق، ومستوى المنافسة، وحجم المخزون المتوافر. وتكمن الخطورة الاجتماعية في أن ارتفاع الأسعار لا يقابله بالضرورة ارتفاع مماثل في الأجور والدخول. ولذلك يكون الموظفون والمتقاعدون وأصحاب الدخول الثابتة والعاملون في القطاع الخاص غير المنظم أكثر عرضة لتآكل القوة الشرائية، خصوصاً عندما تتركز نفقاتهم على الغذاء والسكن والصحة والنقل والخدمات الأساسية. وقد يؤدي استمرار هذه الضغوط إلى زيادة هشاشة الأسر محدودة الدخل، وارتفاع مخاطر الفقر، واتساع الفوارق المعيشية بين الفئات الاجتماعية. كما يمتد التأثير إلى المدخرات الشخصية المقوّمة بالدينار، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع قيمتها الشرائية الحقيقية. وقد يدفع القلق من استمرار انخفاض قيمة العملة بعض الأفراد والشركات إلى زيادة حيازاتهم من الدولار أو التوجه نحو الذهب والعقارات باعتبارها وسائل لحفظ القيمة. ومع اتساع هذه السلوكيات، قد يتزايد الطلب على العملات الأجنبية والأصول البديلة، بما يضيف ضغوطاً جديدة إلى سوق الصرف، ويؤثر في توجيه المدخرات بعيداً عن الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية. ولا تقتصر الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية على المستهلكين فقط، بل تمتد إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية والمعدات المستوردة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وقد يضعف قدرة هذه المنشآت على التوسع والتشغيل إذا تعذر عليها تمرير الزيادة في التكاليف إلى أسعار منتجاتها.وهكذا يمكن أن تتزامن المكاسب المالية التي تحققها الحكومة مع ضغوط تضخمية وتباطؤ في بعض الأنشطة الاقتصادية المحلية.

ثالثاً: التوازن بين الاستقرار المالي والمجتمعي

إن إدارة سعر الصرف تمثل أداة ذات آثار متباينة؛ فبينما تمنح الحكومة هامشاً مالياً يساعدها على مواجهة ضغوط الموازنة، فإنها قد تنقل جزءاً من كلفة المعالجة إلى المواطنين، ولا سيما الفئات الفقيرة والمتوسطة. وتزداد حدة هذه المفاضلة عندما تكون النفقات الحكومية الأساسية صعبة التخفيض في الأجل القصير، في مقابل محدودية قدرة الأسر على التكيف مع ارتفاع الأسعار. وقد تجسدت هذه الإشكالية في تعديل سعر الصرف الرسمي الذي دخل حيز التنفيذ في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، عندما ارتفع سعر بيع الدولار للجمهور من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠ ديناراً، في ظل الضغوط على الإيرادات النفطية الناتجة عن اضطراب التصدير. ويؤكد هذا التطور أن معالجة أزمة السيولة العامة قد تترتب عليها تكاليف معيشية تستدعي إجراءات موازية لحماية الاستقرار الاجتماعي والحد من انعكاسات ارتفاع الأسعار على المواطنين. ولتحقيق توازن واقعي بين المتطلبات المالية والاجتماعية، ينبغي ألا يقتصر الإصلاح على تعديل سعر الصرف وحده، بل أن يقترن بسياسات مالية تقلص أوجه الإنفاق غير المنتج، وتحافظ على فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية، وتوجه الحيز المالي الإضافي نحو الاستثمار الرأسمالي والبنية التحتية. كما يتطلب ذلك تحسين بيئة الأعمال ودعم القطاعات الإنتاجية المحلية، بما يساعد القطاع الخاص على امتصاص الصدمات، وتوسيع فرص التشغيل، وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة. ويظل نجاح هذه السياسات مرهوناً بكفاءة المؤسسات العامة وقدرتها على تحويل المكاسب المالية المؤقتة إلى طاقات إنتاجية مستدامة. فإعادة توزيع الموارد داخل الموازنة، مهما بلغت أهميتها، لا تكفي لمعالجة الاختلال الاقتصادي ما لم ترتبط بزيادة الإنتاجية، وتنويع الإيرادات، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي. وعليه، فإن تقييم قرار تعديل سعر الصرف في العراق ينبغي أن يستند إلى أثره الصافي في الاقتصاد والمجتمع، لا إلى مقدار الزيادة الحسابية في الإيرادات الدينارية وحدها. فقد يتحسن الوضع المالي للحكومة على المدى القصير، لكن استمرار التضخم وتآكل الدخول الحقيقية قد يضعفان النشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ويحدان من جدوى المكاسب المالية المتحققة. إن التحدي الأساسي أمام السياسة الاقتصادية العراقية يتمثل في تحقيق استقرار مالي لا يأتي على حساب الاستقرار المعيشي، وفي تحويل تعديل سعر الصرف من إجراء لمعالجة ضغوط الموازنة إلى فرصة لدعم إصلاح اقتصادي أوسع.فالقوة الحقيقية للعملة الوطنية لا تستمد من سعرها الاسمي وحده، وإنما من متانة الاقتصاد الذي تستند إليه، وقدرته على الإنتاج وتوليد الدخل، وتنويع موارده، وخلق فرص العمل، وحماية القوة الشرائية للمواطنين. وعندما يتحقق هذا التوازن، يصبح سعر الصرف جزءاً من سياسة اقتصادية متكاملة، لا مجرد أداة مؤقتة لمعالجة أزمة السيولة أو سد فجوات الموازنة.

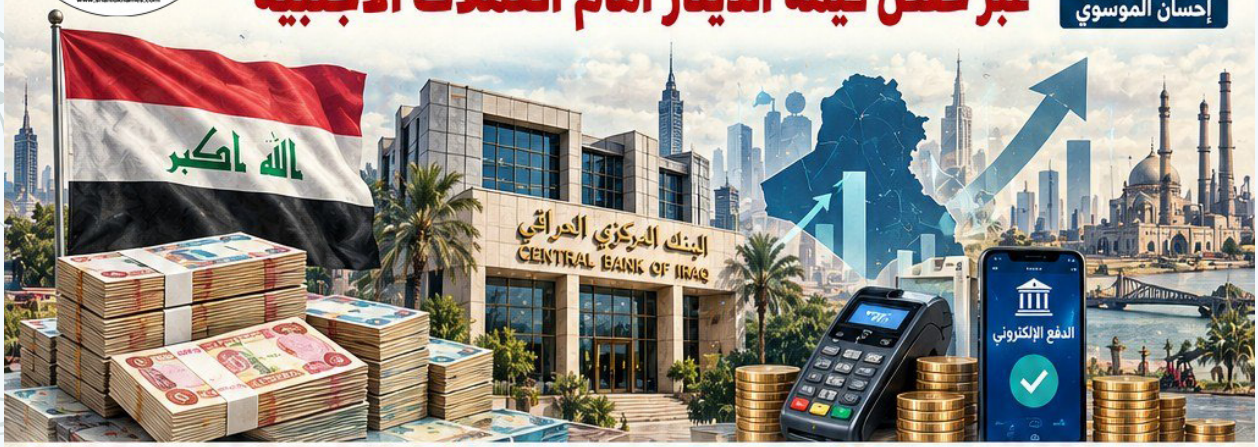


خطة اصلاح اقتصادي وإنعاش المصارف

بدلاً من إثقال كاهل المواطن وتحميله تبعات فساد الأحزاب

عبر خفض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية

إحسان الموسوي



الأموال خارج المصارف

أموال ضخمة معطلة

يمكن استقطاب جزء منها الجهاز المصرفي

- منازل الأفراد
- المحال التجارية
- المخازن الخاصة

حجم النقد خارج المصارف

حتى حزيران 2026 (وفق بيانات البنك المركزي)

102 تريليون دينار

92%

نحو 92% من إجمالي النقد المصدر

لماذا لا ينبغي خفض قيمة الدينار؟

- ارتفاع الأسعار والتضخم
- تراجع القوة الشرائية للمواطن
- زيادة كلفة الاستيراد
- تحميل المواطن تبعات الفساد
- لا يعالج المشكلة الحقيقية

الانتقال التدريجي إلى الدفع الإلكتروني (خلال 1 – 2 سنة)

1. **توجيد التعاملات المالية** عبر وسائل الدفع الإلكتروني
2. **فترة انتقالية** من سنة إلي سنتين لتقليص الاعتماد على النقد
3. **شمول التجار والمؤسسات** بالتعاملات الإلكترونية تدريجياً
4. **المواطنون** يستطيعون إنجاز معاملاتهم اليومية بسهولة وأمان

ما الذي يتطلبه نجاح الإصلاح؟

- ضمان حقوق المودعين
- تعزيز ملاءة المصارف
- تسهيل السحب والتحويل
- تطوير البنية التحتية الرقمية
- حماية الحسابات والمعاملات
- رقابة مهنية فعالة تمنع المحسوبية

فوائد الإصلاح المصرفي

- زيادة الودائع المستقرة
- تمويل الصناعة والزراعة
- دعم المشاريع الصغيرة و الضعيفة
- توسيع النشاط الاقتصادي
- تعزيز الإيرادات الضريبية
- توفير فرص عمل جديدة

أهداف الشمول المالي في العراق

وفق الاستراتيجية الوطنية 2025 – 2029

50%

الوصول إلى

من امتلاك الحسابات المصرفية والإلكترونية

بحلول عام 2030

الخلاصة

- الإصلاح الاقتصادي الحقيقي لا يبدأ بإضعاف قيمة رواتب المواطنين.
- العراق لا ينقصه الموارد بل يحتاج إلى إدارة مالية ومصرفية كفوة.
- المصارف يجب أن تكون أداة لتمويل الاقتصاد وتنشيطه، لا أن يبقى المواطن طرفا يتحمل تبعات كل أزمة مالية.

إلى اقتصاد منتج

أموال تتحرك عبر الجهاز المصرفي

ودائع ← تمويل ← استثمار ← إنتاج

من اقتصاد نقدي

اقتصاد يعتمد بشكل واسع على النقد المكتنز خارج المصارف

أموال معطلة

خطة إصلاح اقتصادي وإنعاش المصارف بدلاً من إثقال كاهل المواطن وتحميله تبعات فساد الأحزاب عبر خفض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية

إحسان الموسوي

إن معالجة الأزمات المالية في العراق لا ينبغي أن تبدأ من جيب المواطن، ولا أن تقوم على تحميله كلفة الفساد وسوء إدارة الموارد عبر خفض قيمة الدينار وما يرافق ذلك من ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية. فقبل اللجوء إلى أدوات تمس دخل الناس ومدخراتهم، توجد مسارات إصلاحية يمكن أن توسع السيولة داخل الجهاز المصرفي وتحسن الوساطة المالية، وفي مقدمتها الانتقال التدريجي إلى الدفع الإلكتروني وإعادة استقطاب جزء من الأموال المتداولة والمكتنزة خارج المصارف.

النقد خارج المصارف: مشكلة أكبر من وسيلة الدفع

تشير البيانات الواردة في النص إلى أن النقد الموجود خارج المصارف بلغ حتى حزيران/يونيو ٢٠٢٦ نحو ١٠٢ تريليون دينار، أي ما يقارب ٩٢٪ من إجمالي النقد المصدر. وهذه النسبة، إذا أخذت في سياقها، تعكس ضعفاً عميقاً في العلاقة بين المواطن والجهاز المصرفي. ولا يعني ذلك أن كل هذا النقد معطل، فجزء منه ضروري للمعاملات اليومية والتجارة والأسواق. لكن بقاء الكتلة الأكبر خارج المصارف يحرم الاقتصاد من جزء مهم من قدرته على تحويل المدخرات إلى تمويل واستثمار. فالنقد الموجود في المنازل أو المحال أو المخازن الخاصة يحفظ قيمته الاسمية لصاحبه، لكنه لا يؤدي الدور الذي يمكن أن يؤديه عندما يصبح وديعة مصرفية تدخل في دورة مالية منظمة.

لماذا يمثل الدفع الإلكتروني مدخلاً للإصلاح؟

الانتقال إلى الدفع الإلكتروني لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد استبدال البطاقة بالنقد. أهميته الحقيقية تكمن في إعادة الأموال إلى داخل النظام المالي الرسمي. فعندما يتمكن التاجر من دفع التزاماته واستلام مستحقاته عبر الحسابات المصرفية، وتتوافر للمواطن وسائل دفع سهلة وآمنة، تتراجع الحاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقد.ومع مرور الوقت، يمكن أن تتحول نسبة من الأموال المكتنزة إلى ودائع مصرفية، ما يوسع قاعدة التمويل المتاحة للمصارف ويزيد قدرتها، إذا كانت مؤهلة وتعمل ضمن ضوابط سليمة، على تمويل النشاط الاقتصادي.وهنا يبدأ الانتقال من اقتصاد يعتمد على تداول النقد بصورة واسعة إلى اقتصاد تلعب فيه المؤسسات المالية دوراً أكبر في تحريك المدخرات.

الودائع لا تتحول تلقائياً إلى تنمية

مع ذلك، يجب تجنب تصور مبسط يفترض أن إدخال الأموال إلى المصارف سيحل المشكلة تلقائياً. فالوديعة لا تتحول بذاتها إلى مصنع أو مزرعة أو مشروع صغير. إذا بقيت المصارف ضعيفة في إدارة المخاطر، أو إذا وُجه الائتمان وفق المحسوبية والنفوذ السياسي، فإن زيادة الودائع لن تنتج بالضرورة زيادة في الاستثمار المنتج. ولهذا يجب أن يقترن توسيع الدفع الإلكتروني بإصلاح آليات الإقراض، وتطوير تقييم الجدارة الائتمانية، وتحسين الرقابة المصرفية، وتوجيه التمويل نحو الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.فالهدف ليس مجرد زيادة الأرصدة داخل المصارف، بل تحسين قدرة النظام المصرفي على تحويل الادخار إلى استثمار.

الشمول المالي يحتاج إلى ثقة

تزداد أهمية هذا المسار مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، التي تستهدف توسيع امتلاك الحسابات المصرفية والإلكترونية والوصول إلى الخدمات المالية. لكن التوسع الحقيقي لا يتحقق بفتح الحسابات شكلياً. فالمواطن لن يودع أمواله إذا لم يكن واثقاً من قدرته على سحبها عند الحاجة، أو إذا كانت التحويلات معقدة، والعمولات مرتفعة، والخدمات الرقمية غير مستقرة.

لذلك فإن بناء الثقة يجب أن يسبق الإلزام

ويشمل ذلك ضمان حقوق المودعين، وتعزيز ملاءة المصارف، وتسهيل السحب والتحويل، وتحسين خدمة الزبائن، وتطوير البنية الرقمية، ورفع مستوى حماية الحسابات من الاحتيال والاختراق. فالثقة المصرفية لا تُفرض بقرار، وإنما تُبنى من خلال تجربة يومية يشعر فيها المواطن أن أمواله داخل المصرف أكثر أماناً وفائدة من بقائها في المنزل.

انتقال تدريجي لا صدمة نقدية جديدة

يمكن تنفيذ التحول خلال فترة انتقالية تمتد سنة أو سنتين، تبدأ بالمؤسسات الحكومية والمعاملات التجارية الكبيرة، ثم تتوسع تدريجياً إلى قطاعات أخرى. ويمكن بعد توفير البنية اللازمة وضع سقوف مدروسة لبعض التعاملات النقدية الكبيرة، مع الإبقاء على النقد في المعاملات اليومية والأسواق الصغيرة والمناطق التي لا تتوافر فيها خدمات مصرفية واتصالات مستقرة.فالإلغاء السريع للنقد ليس واقعياً، وقد يخلق سوقاً موازية جديدة أو يضر بالفئات التي لا تمتلك حسابات أو هواتف ذكية أو وصولاً سهلاً إلى المصارف.الهدف هو تقليص الاعتماد المفرط على النقد، لا معاقبة الناس على استخدامه.

لماذا لا تعني الودائع إيرادات للخزينة؟

من المهم أيضاً التمييز بين زيادة الودائع وزيادة إيرادات الدولة. فانتقال المال من المنزل إلى الحساب المصرفي لا يعني أن الحكومة حصلت على مورد مالي جديد. الفائدة الاقتصادية تأتي بصورة غير مباشرة: زيادة السيولة القابلة للوساطة، وتوسيع الائتمان، وتحسين الشفافية، ورفع النشاط الاقتصادي الرسمي، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية والإنتاجية على المدى المتوسط.

ولهذا فإن هذه السياسة لا يمكن أن تكون بديلاً عن إصلاح المالية العامة، وضبط الإنفاق، ومكافحة الفساد، وتحسين إدارة الإيرادات والجمارك والضرائب.إنها جزء من الحل، لا الحل كله.

حماية المواطن قبل فرض الرقمنة

إذا أرادت الدولة دفع المواطنين نحو النظام المصرفي، فعليها أولاً أن تحميهم داخله.وهذا يتطلب آليات واضحة لمعالجة الاحتيال، واسترجاع الأموال عند حدوث أخطاء، وحماية البيانات الشخصية، وتحديد مسؤولية المصرف ومزود خدمة الدفع، وإنشاء قنوات سريعة للشكاوى. كما يجب أن تكون الرسوم والعمولات شفافة ومقبولة، لأن فرض كلفة مرتفعة على المدفوعات الصغيرة سيعيد الناس إلى النقد بدلاً من تشجيعهم على استخدام الخدمات الإلكترونية.ولا يقل الأمن السيبراني أهمية، لأن توسع المدفوعات الرقمية من دون حماية تقنية قوية يمكن أن يحول الإصلاح المالي إلى مصدر مخاطر جديدة.

من اقتصاد النقد إلى اقتصاد الوساطة المالية

جوهر المقترح هو نقل العراق تدريجياً من اقتصاد تتحرك فيه كتلة كبيرة من الأموال خارج الجهاز المصرفي إلى اقتصاد تدخل فيه المدخرات ضمن دورة تمويل رسمية. وعندما تتحسن الوساطة المالية، تستطيع المصارف أن تلعب دورها الحقيقي: جمع المدخرات، وتمويل الاستثمار، ودعم النشاط الخاص، والمساهمة في زيادة الإنتاج وفرص العمل.لكن نجاح هذا النموذج مشروط بوجود مصارف سليمة وقواعد ائتمان مهنية ورقابة قادرة على منع إساءة استخدام أموال المودعين.

الخاتمة

إن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي لا يبدأ بإضعاف قيمة رواتب المواطنين ومدخراتهم كلما ظهرت أزمة مالية. يبدأ أولاً بإصلاح النظام الذي يدير المال العام والخاص، وبناء قطاع مصرفي يثق به الناس ويستطيع تمويل الاقتصاد. العراق لا يفتقر إلى النقد بقدر ما يعاني من ضعف قدرته على إدخاله في دورة مالية منتجة. وإذا أمكن استقطاب جزء من الأموال الموجودة خارج المصارف عبر الثقة والدفع الإلكتروني والخدمات الجيدة، فإن ذلك يمكن أن يوسع الودائع ويقوي التمويل ويعمق الاقتصاد الرسمي. لكن هذه العملية لن تنجح بالإجبار وحده، ولن تكون بديلاً عن مكافحة الفساد وترشيد الإنفاق وإصلاح الإيرادات. المطلوب هو معادلة واضحة: إصلاح المصارف أولاً، وبناء الثقة، ثم توسيع الدفع الإلكتروني تدريجياً، ثم توجيه السيولة المتاحة إلى الاستثمار المنتج. وعندها فقط يصبح الإصلاح المالي وسيلة لحماية المواطن وتحريك الاقتصاد، بدلاً من أن يبقى المواطن الطرف الذي يدفع ثمن كل اختلال عبر تراجع قيمة عملته وقوته الشرائية.



د. حسنين محسن مخيف

«دولرة» الرواتب في العراق

بين استعادة ذاكرة سلطة الائتلاف وتداعيات الواقع الاقتصادي



1. الخلفية التاريخية

2003 – 2004
نموذج بريمر



- حل مؤسسات الدولة
- إدارة مالية مباشرة
- دولرة واسعة للرواتب
- فقدان السيطرة النقدية

العراق اليوم
بنك مركزي واحتياطيات أجنبية



- مؤسسات مالية وطنية
- احتياطيات من الدولار
- سياسة نقدية مستقلة نسبياً
- تحديات داخلية وخارجية مستمرة

2. إيجابيات محتملة — المدى القصير

تخفيف الضغط على سوق الصرف
استقرار نسبي في سعر الصرف على المدى القصير

زيادة عرض الدولار
ارتفاع الطلب الرسمي يوفر دولارات أكثر في السوق المحلية

حماية القوة الشرائية
تقليل تأثير تراجع قيمة الدينار على دخول الموظفين

3. المخاطر الهيكلية — المدى المتوسط والطويل

صعوبات لوجستية وتنظيمية
تعقيدات في التحويل والتوزيع والرقابة

تعميق الدولرة
تحول تدريجي للاقتصاد إلى اقتصاد دولاري

التنازل عن السيادة النقدية
تراجع دور الدينار كأداة للسياسة الاقتصادية

استنزاف احتياطيات البنك المركزي
زيادة الطلب المستمر على الدولار من الاحتياطيات

4. من إيرادات النفط إلى الرواتب

إيرادات النفط بالدولار ← الموازنة ← الرواتب (بالدولار)

5 مليارات دولار شهرياً فاتورة الرواتب تتجاوز

5. أثرها على السوق العراقي

مخاطر الدولرة والمضاربات
زيادة المضاربات وتحول المزيد من التعاملات إلى الدولار

تفاوت بين الموظف والقطاع الخاص
إتساع الفجوة بين الدخول

ضغط قصير الأجل على سعر الصرف
إحتمال ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية

زيادة عرض الدولار
إرتفاع الطلب الرسمي على الدولار

رواتب بالدولار
تحويل الرواتب من الدينار إلى الدولار

6. الأثر على الموازنة

تراجع الإنفاق الاستثماري
انحسار الموارد المتاحة للمشاريع التنموية

خطر الاقتراض الخارجي
زيادة الحاجة إلي الاقتراض لتمويل الرواتب

مرونة أقل عند هبوط النفط
صعوبة تمويل الرواتب إذا انخفضت الإيرادات النفطية

7. الرؤية الأكاديمية

حماية الدينار
صون السيادة النقدية

تحسين السياسة النقدية
تعزيز استقرار سعر الصرف

دعم الإنتاج المحلي
توليد فرص العمل وتقليل الاستيراد

ضبط المنافذ الحدودية
زيادة الإيرادات غير النفطية

تنويع مصادر الدخل
تقليل الاعتماد على النفط



الخلاصة: دولرة الرواتب قد تحمي القوة الشرائية مؤقتاً، لكنها تضعف السيادة النقدية وتزيد المخاطر المالية إذا تحولت إلى بديل عن الإصلاح الاقتصادي.

«دولرة» الرواتب في العراق بين استعادة ذاكرة سلطة الائتلاف وتداعيات الواقع الاقتصادي

د. حسنين محسن مخيف

تطفو على سطح النقاش الاقتصادي العراقي، بين الحين والآخر، دعوات ومقترحات تناقش إمكانية حماية القوة الشرائية للمواطنين من خلال توزيع رواتب الموظفين والمتقاعدين بالدولار الأمريكي بدلاً من الدينار العراقي. وتعيد هذه الأفكار إلى الأذهان مرحلة سلطة الائتلاف المؤقتة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بقيادة بول برمر، حين كانت السيولة النقدية الأجنبية تُضخ بصورة مباشرة لتغطية جانب من النفقات التشغيلية للدولة. غير أن مناقشة هذا المقترح اليوم تتطلب تحليلاً اقتصادياً يتناسب مع الواقع الهيكلي للاقتصاد العراقي، ويكشف بصورة واضحة إيجابيات الفكرة وسلبياتها، وأثرها المباشر في السوق المحلية، فضلاً عن التبعات المالية والنقدية التي قد تترتب عليها بالنسبة إلى الموازنة العامة والسيادة الاقتصادية للدولة.

الخلفية التاريخية: نموذج برمر ومفهوم «الدولرة الشاملة»

عقب عام ٢٠٠٣، اعتمدت إدارة بول برمر بصورة واسعة على ضخ العملة الأمريكية لدفع الأجور وتغطية نفقات تشغيلية مختلفة، وكان الهدف في ذلك الوقت معالجة آثار انهيار النظام النقدي السابق وإعادة تنظيم المؤسسات المالية والاقتصادية. لكن تطبيق الفكرة نفسها في اقتصاد يمتلك مؤسسات نقدية قائمة يختلف جذرياً عن تلك المرحلة. فاستخدام الدولار بديلاً واسعاً عن العملة الوطنية يُعرف اقتصادياً بـ«الدولرة الشاملة»، وهو خيار تلجأ إليه بعض الدول عادة عندما تفقد الثقة بعملتها الوطنية أو تعجز مؤسساتها النقدية عن أداء وظائفها الأساسية. أما العراق اليوم، فإنه يمتلك بنكاً مركزياً وعملة وطنية واحتياطيات أجنبية، ولذلك تختلف أسباب هذا النموذج وتبعاته بصورة كبيرة عن ظروف السنوات الأولى التي أعقبت عام ٢٠٠٣.

الإيجابيات المحتملة على المدى القصير

أولى الإيجابيات المحتملة تتمثل في حماية القوة الشرائية للموظفين والمتقاعدين. فدفع الرواتب بالدولار قد يقلل أثر التقلبات في سعر الصرف الموازي على هذه الشريحة، ولا سيما أن جانباً واسعاً من السلع المستوردة في السوق العراقية يتأثر مباشرة بحركة الدولار. وثانيها زيادة عرض الدولار النقدي في السوق. فضخ مبالغ كبيرة شهرياً بين أيدي المواطنين قد يؤدي، في المدى القصير، إلى زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية، وهو ما يمكن أن يسهم في تضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

أما الإيجابية الثالثة فتتمثل في تخفيف الضغط على قنوات بيع العملة الأجنبية، إذ إن وصول الدولار مباشرة إلى الموظفين قد يخفف جزئياً الطلب المتزايد عليه من خلال المصارف وشركات الصرافة والتحويل المالي. لكن هذه الإيجابيات تظل قصيرة الأجل، ولا تلغي المخاطر الهيكلية التي يمكن أن تظهر مع استمرار النظام لفترات طويلة.

المخاطر الهيكلية على المدى المتوسط والطويل

أول هذه المخاطر هو استنزاف احتياطيات البنك المركزي. ففاتورة الرواتب الشهرية في العراق تتجاوز خمسة مليارات دولار، ودفع مبالغ بهذا الحجم نقداً بالعملة الأجنبية بصورة مستمرة قد يفرض ضغوطاً كبيرة على الاحتياطيات الدولية والسيولة الدولارية المتاحة. أما الخطر الثاني فيتمثل في إضعاف السيادة النقدية. فاعتماد الدولار في دفع الرواتب يعني تقليص دور الدينار، ويحد من قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية والتحكم بالسيولة المحلية وإدارة الكتلة النقدية. وثالثاً، يؤدي هذا النظام إلى تعميق الدولرة داخل الاقتصاد، لأن المواطن الذي يتقاضى دخله بالدولار سيصبح أكثر ميلاً إلى الادخار والتسعير والتعامل به، وهو ما يخفض الطلب على الدينار ويضعف الثقة بالعملة الوطنية تدريجياً. ويبرز أيضاً تحدٍّ لوجستي وتنظيمي يتعلق بالحاجة إلى توفير كميات ضخمة من الدولار النقدي، وما يتطلبه ذلك من شحن ونقل وتأمين وتغطية مستمرة من النظام المالي الخارجي، بما يتضمنه من شروط وتعقيدات نقدية ومصرفية.

التبعات على الموازنة العامة

تتحمل الموازنة العراقية أصلاً أعباء كبيرة نتيجة تضخم حجم القطاع العام وارتفاع الإنفاق التشغيلي، ولا سيما الرواتب والأجور والرعاية الاجتماعية. ولذلك فإن اعتماد «دولرة الرواتب» قد يرتب آثاراً خطيرة على المالية العامة. أول هذه الآثار هو فقدان جانب من المرونة في إدارة الإيرادات النفطية. فإيرادات النفط تُجبى بالدولار، بينما تُصرف معظم النفقات العامة بالدينار. وهذا الفارق يمنح الدولة مساحة محاسبية ونقدية في إدارة السيولة والديون الداخلية. أما عندما تصبح الرواتب نفسها التزاماً دولارياً مباشراً، فإن تلك المساحة تضيق بصورة كبيرة. كما يبرز خطر العجز المزمن وفخ الاقتراض الخارجي. فإذا انخفضت أسعار النفط أو تراجعت كميات التصدير، فإن الحكومة لن تستطيع إصدار الدولار لتعويض النقص كما يمكنها التعامل مع العملة المحلية، الأمر الذي قد يدفعها إلى الاقتراض الخارجي لتأمين النفقات، بما يزيد أعباء الدين السيادي. ومن المخاطر أيضاً تآكل القدرة الاستثمارية للموازنة. فكلما ارتفعت حصة الرواتب الدولارية من الإيرادات النفطية، تراجعت الموارد المتاحة للبنية التحتية والمشاريع الإنتاجية والتعليم والصحة والكهرباء وغيرها من مجالات الإنفاق الاستثماري. وتظهر مشكلة أخرى في ازدواج سعر الصرف بين الإيرادات والنفقات. فإذا دفعت الدولة رواتب بالدولار، بينما استمرت في تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك والخدمات المحلية بالدينار، فقد تنشأ فجوة متزايدة بين قيمة الإيرادات المحلية وحجم الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية.

الأثر المباشر في السوق العراقية

قد يؤدي ضخ الدولار بين المواطنين في البداية إلى قدر من الاستقرار في أسعار السلع المستوردة، لكنه قد يشجع أيضاً التجار على اعتماد الدولار مرجعاً مباشراً للتسعير، وهو ما يؤدي تدريجياً إلى توسع التعامل بالعملة الأجنبية داخل السوق. كما قد تنشأ فجوة طبقية جديدة بين موظفي الدولة والمتقاعدين الذين يحصلون على دخول بالدولار، وبين العمال والكسبة وموظفي القطاع الخاص الذين يتقاضون أجورهم بالدينار، وهو ما يجعل الفئة الثانية أكثر تعرضاً لفقدان القوة الشرائية. وفي سوق الصرف، قد ينخفض سعر الدولار مؤقتاً نتيجة زيادة المعروض النقدي، إلا أن هذا الاستقرار قد يكون هشاً إذا تسربت كميات كبيرة من العملة الأجنبية إلى التهريب أو المضاربات أو التجارة غير المشروعة.

خلاصة ورؤية أكاديمية

إن معالجة أزمة سعر الصرف لا ينبغي أن تتم من خلال «دولرة الرواتب»، لأن هذا الخيار قد يمنح شريحة من المواطنين حماية مؤقتة، لكنه يحمل في المقابل مخاطر تتعلق باستنزاف الاحتياطيات، وإضعاف الدينار، وتعميق الدولرة، وتقليص السيادة النقدية، وزيادة هشاشة الموازنة أمام صدمات أسعار النفط. إن الأزمة الأساسية لا تكمن في العملة التي يتقاضى بها الموظف راتبه، بل في بنية اقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على النفط والاستيراد والإنفاق الحكومي. ولهذا فإن الحل الأكثر استدامة يبدأ بتنويع مصادر الدخل القومي، وضبط المنافذ الحدودية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير القطاع الخاص، وتحسين آليات السياسة النقدية والمصرفية، والسيطرة على السوق الموازية، وتعزيز الثقة بالدينار العراقي. فحماية القوة الشرائية للمواطن لا ينبغي أن تتم بإضعاف العملة الوطنية، وإنما بتقوية الاقتصاد الذي تستند إليه هذه العملة. وكلما امتلك العراق قاعدة إنتاجية أوسع وإيرادات أكثر تنوعاً ونظاماً مصرفياً أكثر كفاءة، أصبح أكثر قدرة على حماية الدينار والموازنة والمواطن معاً من تقلبات السوق والصدمات الخارجية.

أكملنا السيادة فلنكمل حكومة السيادة



رياض الفرطوسي



الشرعية ≠ القدرة



السيادة: إنجاز سياسي



- إنهاء الوجود العسكري للتحالف الدولي
- استعادة القرار الوطني
- حماية الحدود والأجواء والمياه الإقليمية
- وضع العلاقات الخارجية وفق المصالح الوطنية

من إنجاز القرار إلى بناء الدولة

ثقة المواطن ← تنفيذ فعال ← مؤسسة مكتملة ← القرار الوطني

- ثقة المواطن: استقرار وتنمية
- تنفيذ فعال: برامج ومشاريع
- مؤسسة مكتملة: حكومة فاعلة
- القرار الوطني: سيادة مكتملة

المنظومة الأقتصادية



- موازنة مرتبطة بالتنفيذ
- تتبع المشاريع
- محاسبة التلكؤ والفساد

المنظومة الأمنية



- قيادات بمعايير معلنة
- الكفاءة والنزاهة
- مرجعية أمنية مسؤولة

ما بعد السيادة



- إدارة العلاقات بالمصلحة الوطنية
- قانون واحد على الجميع
- قياس الإنجاز بالنتائج

الرئاسات الأربع .. تكامل من أجل الدولة





أكملنا السيادة- فلنكمل حكومة السيادة

رياض الفرطوسي

في تاريخ الدول لحظات تشبه الفجر؛ يظهر فيها الطريق، لكن رؤية الطريق لا تكفي للسير فيه. والعراق يقف اليوم أمام لحظة من هذا النوع. فبعد انتقاله إلى مرحلة جديدة في علاقاته الأمنية والخارجية، وتقدمه في تثبيت عدد من خياراته الوطنية، تبقى أمامه مهمة داخلية لا تقل أهمية: استكمال مؤسسات الحكومة وتحويل القرار السياسي إلى قدرة تنفيذية مستقرة. وقد نالت حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي ثقة مجلس النواب في ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٦، مع التصويت على أربعة عشر وزيرًا، فيما بقيت تسع حقائب من دون وزراء أصيلين، من بينها الدفاع والداخلية والتخطيط والتعليم العالي. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر طلب رئيس الوزراء عقد جلسة برلمانية في ١٥ تشرين الأول لاستكمال التشكيلة الوزارية. وهذه الوقائع تجعل اكتمال الحكومة قضية مؤسساتية، لا مجرد تفصيل يتعلق بتوزيع المناصب. ذهب ماكس فيبر، في حديثه عن السياسة بوصفها مهنة، إلى أنها عمل طويل في مادة صلبة، يحتاج إلى الشغف والإحساس بالمسؤولية معًا. وهذه الفكرة تنطبق على الحالة العراقية؛ فالمواقف الكبرى يمكن أن تصنعها الإرادة السياسية، لكن بناء الدولة يتطلب ما هو أصعب: تحويل الموقف إلى مؤسسة، والقرار إلى برنامج، والبرنامج إلى إدارة تعرف من يقرر ومن يُحاسب.

الشرعية شيء والقدرة شيء آخر

ينبغي التمييز بين شرعية الحكومة وبين اكتمال قدرتها التنفيذية. فالحكومة التي نالت ثقة البرلمان تمتلك شرعيتها الدستورية، ولا يؤدي شغور بعض الحقائب إلى إسقاط هذه الشرعية. لكن الدولة لا تعمل بالشرعية القانونية وحدها؛ فهي تحتاج أيضًا إلى وزراء أصيلين يملكون الصلاحية السياسية والإدارية الكاملة، ويتحملون المسؤولية المباشرة عن قرارات وزاراتهم. فالوكالة قد تكون وسيلة ضرورية لمنع توقف المرفق العام، لكنها تظل في أصلها ترتيبًا انتقاليًا. الوزير الأصيل يستطيع وضع برنامج، وإعادة ترتيب الأولويات، واتخاذ قرارات بعيدة المدى، ثم الوقوف أمام البرلمان والرأي العام لتحمل نتائجها. وهنا تبرز خصوصية وزارتي الدفاع والداخلية؛ فهما لا تديران ملفات إدارية عادية، بل ترتبطان بالأمن الوطني، والحدود، وحصر السلاح، وإنفاذ القانون، وإدارة التحولات الأمنية التي يمر بها العراق. وقد ميز الماوردي قديمًا بين صور مختلفة من الوزارة بحسب مقدار التفويض والمسؤولية. والمغزى المؤسسي الذي يمكن استخلاصه اليوم هو أن المسؤولية الفعلية تحتاج إلى صلاحية واضحة؛ فلا معنى لمساءلة مسؤول عن نتائج لم يُمنح أدوات صنعها.

التوافق لا ينبغي أن يتحول إلى تعطيل

من الخطأ افتراض أن النظام التوافقي يعني بالضرورة التأخير المفتوح. فالتوافق في مجتمع متنوع مثل العراق يمكن أن يكون وسيلة لضمان المشاركة ومنع الإقصاء، لكنه يفقد وظيفته عندما يتحول إلى تفاوض بلا سقف زمني أو معايير معلنة. وقد ناقش دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون أهمية المؤسسات الشاملة التي تتسع للمشاركة وتخضع الفاعلين لقواعد مشتركة. ومن هذا المنظور، لا تكمن المشكلة في تمثيل مكونات العراق، بل في الطريقة التي يتحول بها هذا التمثيل إلى اختيار للمسؤولين. فإذا اقترن التوافق بمعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة والقدرة على الإدارة، أصبح مصدر استقرار. أما إذا اقتصر على تقاسم المواقع وتأجيل الحسم، فإنه يضعف المؤسسات بدل أن يحمي التوازن بينها.

الضغوط الخارجية لا تعفي الداخل من المسؤولية

يقع العراق في بيئة إقليمية معقدة، ويتعامل مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج وقوى دولية أخرى. ومن الطبيعي أن تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها والتأثير في الملفات التي تراها مهمة. لكن وجود الضغط الخارجي لا يفسر وحده تأخر اكتمال المؤسسات. فالدولة لا تقاس بخلو محيطها من الضغوط، بل بقدرتها على اتخاذ قرارها في وجود تلك الضغوط. ولهذا يجب أن تبقى تسمية الوزراء عملية دستورية عراقية تقوم على المصلحة العامة والتوازن السياسي المشروع، من دون أن تتحول رغبات الخارج أو اعتراضاته إلى حق غير معلن في اختيار المسؤول العراقي أو استبعاده.

اكتمال الحكومة رسالة إلى الداخل والخارج

استكمال مجلس الوزراء لا يخص القوى السياسية وحدها. فهو يبعث رسالة إلى المواطن بأن المسؤولية التنفيذية محددة، وإلى المؤسسات بأن سلسلة القرار مكتملة، وإلى المستثمر بأن هناك جهة أصيلة تستطيع التفاوض والتوقيع والمتابعة، وإلى الشركاء الأمنيين بأن لكل ملف محاورًا يتمتع بصلاحيات واضحة. فالاستقرار المؤسسي لا يصنعه الخطاب وحده. المستثمر يريد مسؤولًا يستطيع اتخاذ القرار، والبرلمان يحتاج إلى وزير يستطيع مساءلته، والمواطن يحتاج إلى معرفة الجهة التي تتحمل مسؤولية النجاح أو الإخفاق. ولهذا فإن اكتمال الحكومة ليس غاية شكلية، بل شرط من شروط وضوح المسؤولية والمحاسبة.

ثلاثة محاور لمرحلة ما بعد الاكتمال

ولا ينبغي أن ينتهي النقاش بمجرد التصويت على الوزراء. فالسؤال الأهم هو: ماذا ستفعل الحكومة بعد اكتمالها؟ يمكن تنظيم المرحلة المقبلة حول ثلاثة محاور مترابطة. الأول هو ترسيخ القرار الوطني، عبر سياسة خارجية تقوم على المصلحة العراقية، وقانون يطبق على الجميع، ومؤسسات تحول مفهوم السيادة من خطاب سياسي إلى ممارسة يومية. والثاني هو إصلاح المنظومة الأمنية، بحيث تختار القيادات وفق معايير مهنية معلنة، وتتكامل الأجهزة تحت سلسلة قيادة قانونية، ويرتبط تقييم الأداء بالجاهزية وحماية المواطن وتنفيذ القانون. أما الثالث فهو الاقتصاد والتنفيذ، عبر ربط الموازنة وخطط الحكومة بجداول زمنية ومؤشرات أداء، ومتابعة المشاريع من التخصيص إلى الإنجاز، وتحديد المسؤولية عن التأخير والهدر.

التعاون بين المؤسسات من دون خلط السلطات

تحتاج هذه الملفات إلى تنسيق منتظم بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب والسلطة القضائية، لكن ضمن حدود الاختصاص الدستوري لكل مؤسسة. فاللجان المشتركة يمكن أن توفر المعلومات وتوحّد مؤشرات القياس وتكشف التعثر، لكنها لا ينبغي أن تحل محل الحكومة في التنفيذ، أو البرلمان في الرقابة، أو القضاء في ضمان الشرعية والفصل في النزاعات. فالحكومة تنفذ، والبرلمان يشرع ويراقب، والقضاء يحمي القانون، ورئاسة الجمهورية تمارس اختصاصاتها الدستورية. وقوة الدولة لا تنتج من تداخل السلطات، بل من وضوح وظائفها وقدرتها على التعاون من دون إلغاء استقلال بعضها بعضًا.

الخلاصة

العراق لا يحتاج فقط إلى حكومة شرعية، بل إلى حكومة مكتملة وقادرة على العمل وتحمل المسؤولية. وإذا كانت المرحلة السابقة قد ركزت على قضايا السيادة والأمن والعلاقات الخارجية، فإن المرحلة التالية ينبغي أن تركز على بناء القدرة المؤسسية التي تحمي هذه المكاسب وتمنحها الاستمرار. واستكمال الحقائب الوزارية، ولا سيما الدفاع والداخلية، لا ينبغي النظر إليه باعتباره انتصارًا لحزب أو مكون، بل خطوة في جعل المسؤولية واضحة والقرار قابلًا للمحاسبة. فالدولة لا تكتمل عندما تتخذ القرار الكبير فقط، وإنما عندما تمتلك المؤسسات القادرة على حمل هذا القرار وتنفيذه ومراجعته. ولهذا ينبغي أن يكون اكتمال الحكومة بداية لمسار أوسع: وزراء كاملون في صلاحياتهم ومسؤولياتهم، ومؤسسات واضحة الاختصاص، وأمن يخضع للقانون، واقتصاد تقاس خططه بالنتائج. عندها ينتقل العراق من مرحلة إعلان السيادة إلى مرحلة إدارتها، ومن لحظة الفجر التي يرى فيها الطريق إلى القدرة الفعلية على السير فيه.


السيادة الوطنية
مسيرة طويلة نحو الهدف
د. صلاح عبد الرزاق
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مكونات السيادة الوطنية
التصنيع الحربي
تقليل الاعتماد على التسليح الخارجي
5
السيادة النقدية
عملة مستقرة وسياسة نقدية مرنة
4
السيادة الغذائية
تقليل الاعتماد على الاستيراد
3
السيادة الخارجية
القرار المستقل وحماية الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية
2
السيادة الداخلية
سلطة القانون وحصر السلاح بيد الدولة
1
السيادة الثقافية
الهوية الوطنية والقيم المستقلة
السيادة الاقتصادية
تنويع الاقتصاد ودعم الإنتاج
محطات في مسيرة السيادة العراقية
2004
انتقال السلطة وتشكيل حكومة علاوي
2008
اتفاقية خروج القوات الأمريكية
2014
سقوط الموصل وظهور تحدي داعش وتعبئة الدفاع
2020
قرار برلماني بإنهاء الوجود الأجنبي وحصر السلاح بيد الدولة
من السيادة على الورق إلى السيادة الفعلية
قرار وطني أكثر استقلالاً
مؤسسات قوية
دولة قانون وكفاءة ومكافحة الفساد
استقلال اقتصادي
تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية
قرار أمني مستقل
حصر السلاح بيد الدولة وضبط الحدود
الاختبارات أمام السيادة
التبعية الثقافية
تأثيرات خارجية على الهوية الوطنية
الفساد والمحاصصة
إضعاف مؤسسات الدولة
الاعتمادة الاقتصادي والديون
تقلب أسعار النفط وضعف الإيرادات
التدخلات الأجنبية
الصراعات الإقليمية والدولية
السلاح المنفلت
خارج سلطة الدولة
مسار بناء السيادة
بناء قرار خارجي متوازن
والمصلحة الوطنية أولاً
تعزيز الإنتاج الغذائي والصناعي
تحصين المؤسسات
من الفساد والمحاصصة
منع السلاح المنفلت
حصر القوة بيد الدولة
تنويع الاقتصاد
تقليل الاعتماد على النفط
دعم القطاع الخاص
خلق فرص العمل
السيادة ليست شعاراً؛
إنها خطط وبرامج ومؤسسات واقتصاد منتج وقرار وطني مستقل.
الهدف: دولة تملك قرارها، وتحمي حدودها، وتدير مواردها، وتضع المصلحة الوطنية أولاً.

السيادة الوطنية .. مسيرة طويلة نحو الهدف

د. صلاح عبد الرزاق

السيادة الوطنية هي السلطة العليا التي تمتلكها الدولة على أرضها، وقدرتها على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بحرية من دون تدخل خارجي، وهي من الأسس التي تستند إليها القوانين الوطنية والدولية. وقد تطور مفهوم السيادة ليشمل أبعاداً متعددة، منها السيادة الداخلية والخارجية والغذائية والنقدية والعسكرية، بحيث لا يقتصر الأمر على السيطرة على الإقليم، بل يمتد إلى استقلال القرار وحماية المصالح الوطنية. فالسيادة الداخلية تعني فرض سلطة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة، وإدارة المؤسسات بما يحقق مصلحة الشعب، مع قدرة الدولة على تشكيل حكومتها واتخاذ قراراتها وتعيين مسؤوليها بعيداً عن الضغوط الخارجية. أما السيادة الخارجية فتعني تمثيل الدولة في المحافل الدولية واتخاذ قراراتها بشأن الاتفاقيات والمعاهدات والعلاقات الخارجية، مع حماية الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية. وتشمل السيادة كذلك القدرة على توفير الغذاء وتقليل الاعتماد على الخارج، والمحافظة على سياسة نقدية مستقرة قادرة على مواجهة الأزمات، إلى جانب تطوير التصنيع الحربي لتقليل الحاجة إلى استيراد السلاح بشروط تفرضها الدول الكبرى. ومن هذا المنظور تصبح السيادة منظومة مترابطة، وليست مجرد إعلان سياسي.

حكومة علاوي وبداية استعادة القرار

كانت من أولى خطوات استعادة السيادة بعد عام ٢٠٠٣ عملية نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي عام ٢٠٠٤، بعد انتهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة ومغادرة بول بريمر. وقد تمتعت الحكومة بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، رغم استمرار الولايات المتحدة في الاحتفاظ بنفوذ كبير في الملفات العسكرية والأمنية والأجواء والحدود. ثم جاءت مرحلة المفاوضات الخاصة بوجود القوات الأمريكية. وبعد تشكيل الحكومة الدائمة برئاسة نوري المالكي، أصبح ملف بقاء القوات الأجنبية من أهم ملفات السيادة. وانطلقت المفاوضات في ظل وجود عسكري أمريكي كبير وقواعد ومعسكرات واسعة، مع اختلافات داخلية بشأن طبيعة العلاقة مع واشنطن ومدى استمرار وجود قواتها. وقد تضمنت المسودة الأمريكية، بحسب النص، قضايا خلافية تتعلق بجدول الانسحاب، والحصانة القضائية، وصلاحيات القوات الأمريكية، والقواعد العسكرية. واستمرت المفاوضات حتى الوصول إلى صيغة أقرت انسحاب القوات من المدن، ثم انسحابها من الأراضي العراقية في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١١، مع تنظيم الصلاحيات والإجراءات الأمنية والقضائية بين الطرفين. وصادق مجلس النواب على الاتفاقية عام ٢٠٠٨.

سقوط الموصل وعودة الحاجة إلى الدعم الخارجي

فتح سقوط الموصل بيد تنظيم داعش في حزيران ٢٠١٤ مرحلة جديدة في مسار الأمن والسيادة. فقد أدى الانهيار الأمني إلى تعبئة المتطوعين، ثم صدور فتوى الدفاع الكفائي عن المرجعية الدينية في النجف، وتوسع مشاركة المتطوعين في مواجهة التنظيم. وفي الوقت نفسه، طلبت الحكومة العراقية دعماً دولياً لمواجهة داعش، شمل الغطاء الجوي والدعم اللوجستي والمعلومات الاستخبارية والمساعدات الإنسانية. وهكذا عاد الوجود العسكري الدولي إلى العراق في إطار التحالف ضد داعش، لكن هذه المرة بطلب رسمي من الحكومة العراقية. وفي السنوات التالية، بقيت قاعدة عين الأسد إحدى أبرز نقاط الوجود الأمريكي في العراق. وزارها الرئيس دونالد ترامب في كانون الأول ٢٠١٨، ثم تعرضت في كانون الثاني ٢٠٢٠ لقصف صاروخي إيراني رداً على اغتيال سليماني والمهندس. وبعد انتهاء المهمة العسكرية للتحالف، بدأ انسحاب القوات الأمريكية من القاعدة في أيلول ٢٠٢٥، واكتمل في كانون الثاني ٢٠٢٦، لتتولى القوات المسلحة العراقية السيطرة الكاملة عليها. وقد أصبح توفير سلاح المعركة جزءاً أساسياً من المواجهة، سواء عبر الدعم اللوجستي والتمويل والموازنات العسكرية أو التسليح الحكومي والمساعدات الخارجية.كما تعددت مصادر تسليح الفصائل، من السلاح الموجود في المجتمع والعشائر، إلى مخازن الجيش السابقة، وتسليح هيئة الحشد الشعبي، فضلاً عن الدعم الإيراني الذي جاء في سياق الحرب على داعش.

التصعيد مع الولايات المتحدة

شهدت السنوات اللاحقة تصعيداً بين بعض فصائل الحشد والقوات الأمريكية، وتعرضت مواقع ومعسكرات تابعة للحشد لعدة ضربات. وبلغ التصعيد ذروته في نهاية عام ٢٠١٩ ومطلع عام ٢٠٢٠ مع قصف مواقع لكتائب حزب الله، ثم اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس قرب مطار بغداد. وأدانت الحكومة العراقية تلك العمليات، وعدّتها انتهاكاً للسيادة، وأكدت أن حماية الأراضي العراقية والقوات الموجودة عليها مسؤولية السلطات العراقية. كما شددت المرجعية الدينية على ضرورة احترام السيادة وعدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. وفي الخامس من كانون الثاني ٢٠٢٠، صوّت مجلس النواب على قرار تضمن إلغاء طلب المساعدة المقدم إلى التحالف الدولي، وإنهاء وجود القوات الأجنبية، وحصر السلاح بيد الدولة، والتوجه إلى الأمم المتحدة بشأن الانتهاكات التي طالت السيادة العراقية.

حصر السلاح بيد الدولة

أصبح ملف حصر السلاح من أهم الملفات المرتبطة بمفهوم السيادة. وتستخدم في هذا السياق عبارات «حصر السلاح» و«تنظيم السلاح» و«نزع السلاح»، فيما تبقى الفكرة الأساسية هي أن السلاح يجب أن يخضع لقرار الدولة والقائد العام للقوات المسلحة. ويشير النص إلى أن عدداً من الفصائل أبدى استعداداً لتسليم السلاح أو تنظيم وضعه، مع طرح مجموعة من الشروط، منها خروج القوات الأجنبية، وانسحاب القوات التركية، وضمان استقلال القرار السياسي العراقي، ومعالجة الخلاف بين الرؤية الأمريكية التي تركز على الصواريخ والطائرات المسيّرة، وبين الرؤية العراقية الأوسع لتنظيم السلاح المتوسط والثقيل. كما طُرحت مطالب بأن يشمل تنظيم السلاح جميع التشكيلات المسلحة في البلاد ضمن إطار قانوني موحد، وألا يطبق بصورة انتقائية على جهة دون أخرى، مع ضمانات تتعلق بأمن قادة الفصائل وعناصرها بعد تسليم السلاح وعدم تعرضهم للملاحقة أو الاستهداف.

مخاوف ما بعد تسليم السلاح

تتصل المخاوف المطروحة بشأن تسليم السلاح بتجارب سابقة في العراق والمنطقة. ويستحضر النص سقوط الموصل عام ٢٠١٤، والتحولات التي شهدتها سوريا، وإمكانية عودة التنظيمات المسلحة عبر الحدود، فضلاً عن أهمية القوة العقائدية في مواجهة التنظيمات التكفيرية. وفي المقابل، يميز النص بين الفصائل المسلحة وهيئة الحشد الشعبي، باعتبار الأخيرة جزءاً رسمياً من القوات المسلحة العراقية، تخضع للقائد العام، ولها قانونها وهيكليتها وقيادتها وموازناتها، وتضم تشكيلات من مكونات متعددة. ومن هذا المنطلق، فإن تنظيم السلاح لا يعني إضعاف قدرة الدولة الدفاعية، بل إعادة ترتيب العلاقة بين جميع القوى المسلحة ومؤسسات الدولة وفق القانون، بما يجعل القرار العسكري والأمني خاضعاً لمرجعية الدولة.

السيادة مشروع متكامل

السيادة الوطنية، في النهاية، عملية تراكمية تقوم على الخطط والبرامج والاستراتيجيات، وليست شعارات تتردد في البرلمان أو خطابات الحكومة. وهي تحتاج إلى دعم القطاع الخاص، والتصدي للنزاعات الداخلية والسلاح المنفلت، ورفض التدخلات الخارجية، وحماية الثقافة الوطنية من التأثيرات السلبية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتطهير المؤسسات من المحاصصة والفساد المالي والإداري. فالدولة التي تعتمد اقتصادياً وأمنياً على الخارج تبقى أكثر عرضة للضغط على قرارها، كما أن الدولة التي تعاني من تعدد مراكز السلاح والقرار لا تستطيع استكمال سيادتها الداخلية.ومن هنا، فإن اكتمال السيادة العراقية لا يتحقق بخروج القوات الأجنبية وحده، ولا بحصر السلاح وحده، وإنما ببناء دولة تمتلك قرارها السياسي، وأمنها، واقتصادها، وغذاءها، وعملتها، وقدرتها الدفاعية، ومؤسساتها القادرة على تطبيق القانون على الجميع. وهكذا تصبح السيادة مشروع دولة طويل الأمد: يبدأ باستقلال القرار، ويمر بحصر القوة في إطار المؤسسات الدستورية، وينتهي ببناء اقتصاد ومجتمع ومؤسسات قادرة على حماية هذا الاستقلال بصورة مستدامة.

دور الشباب العربي في قيام نهضة ثقافية معاصرة



د. عدي عدنان البلداوي



الرصيد الحياتي للشباب

- **العمر الثقافي**: فهم أعمق للإنسان والمجتمع والقدرة على التمييز والتحليل وصناعة الوعي
- **العمر التعليمي**: التحصيل التعليمي والموهل العلمي
- **العمر النفسي**: الحالة المعنوية والاستعداد للتطور وحب الحياة
- **العمر الزمني**: عدد سنوات العمر

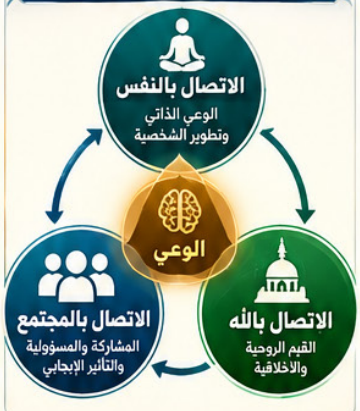
مقارنة بين مرحلتين

القرن العشرون	العصر الرقمي
اكتشاف الحاسوب	الموبايل والإنترنت والذكاء الاصطناعي
يتطلب معرفة تقنية وبرمجة	متاح للجميع
تطور أبطأ	تطور سريع جداً
أثر محدود على الحياة الإجتماعية	تأثير عميق في حياة الفرد والمجتمع

عناصر النهضة الثقافية



ثلاثة اتصالات أساسية



البيئة الرقمية بين الفرصة والتحدي



المسار نحو نهضة ثقافية معاصرة



الخلاصة

الاستثمار الحقيقي في الشباب يبدأ ببناء الوعي وموازنة التطور التقني مع التطور الثقافي.

المستقبل · المجتمع · الإبداع · المعرفة

دور الشباب العربي في قيام نهضة ثقافية معاصرة

د. عدي عدنان البلداوي

يُراد بالشباب، في المفهوم البيولوجي، العمر الزمني؛ أي عدد السنوات التي يبلغها الإنسان. فنقول إن فلاناً شاب في العشرين من عمره، وهذه صفة عامة يشترك فيها كل من بلغ عدداً معيناً من السنوات، بغض النظر عن محتوى الشخص ومؤهلاته وملكاته وقدراته ومهاراته وشخصيته وميوله وثقافته. غير أن هناك تعريفاً أوسع، وهو التعريف السيكولوجي أو «العمر النفسي»، الذي يستخدمه علم النفس للإشارة إلى الحالة المعنوية التي يعيشها الشخص. فالشباب هنا لا يرتبط بعدد محدد من السنوات بقدر ما يرتبط بالاستعداد للتطور، وحب الحياة، والحماسة، والرغبة في بناء الذات وإثباتها، وما يمتلكه الإنسان من طاقة إيجابية وقدرة على التغيير. وإذا أضفنا إلى العمر الزمني والنفسي التحصيل التعليمي والمؤهل العلمي، نكون أمام رصيد حياتي مهم يمتلكه اليوم عدد كبير من الشباب العربي، ولا سيما مع اتساع فرص التعليم الجامعي. غير أن مقارنة هذا الرصيد بما كان متوافراً لدى الأجيال السابقة تكشف أن ما كان كافياً لمتطلبات الحياة آنذاك لم يعد كافياً لمتطلبات الحياة المعاصرة. فالقرن الحالي يشهد تطوراً علمياً وتقنياً شديد السرعة. وهذا التطور يفرض بالضرورة تطوراً مقابلاً في ثقافة المجتمع، حتى يستطيع أفراده استيعاب التحولات التي تجري حولهم. وحين لا يتقدم الوعي الثقافي بالمستوى نفسه الذي يتقدم فيه العلم والتقنية، تظهر آثار سلبية تتمثل في اتساع المشكلات الاجتماعية والأسرية والشخصية. من هنا يمكن إضافة رصيد رابع إلى العمر الزمني والنفسي والتعليمي، وهو ما يمكن تسميته بـ«العمر الثقافي». ولا يُقصد بالثقافة هنا المعنى الشائع الذي يحصر المثقف في كثرة الاطلاع، بل مفهوم أوسع يرتبط بفهم الإنسان لنفسه ولمجتمعه وبيئته وما يؤثر في سلوكه واختياراته. وتساعدنا الأنثروبولوجيا في هذا المجال لأنها تهتم بالإنسان في مختلف أبعاده، فتدرس أثر اللغة والدين والعادات والتقاليد والتراث الشعبي، وتسجل تفاصيل الحياة اليومية ثم تخضعها للتحليل والتأمل من أجل التطوير والمعالجة. وفي عصر أصبحت فيه المعلومات متاحة بكميات هائلة عبر الهاتف والإنترنت، لم تعد قيمة الإنسان في مقدار ما يحفظه من معلومات، لأن الأجهزة تستطيع تخزين ما يفوق قدرة الذاكرة البشرية بأضعاف، وإنما أصبحت القيمة في القدرة على الفهم والتمييز والتحليل.

التقنية والحاجة إلى نهضة ثقافية

في القرن العشرين كان التعامل مع الحاسوب يحتاج إلى معرفة تقنية أو تعلم لغات البرمجة، ثم أصبح استخدامه أسهل مع تطور الأنظمة. أما في القرن الحادي والعشرين، فقد أصبحت التقنية الرقمية في متناول الجميع تقريباً، بغض النظر عن العمر أو المستوى التعليمي أو المعرفة بعلم الحاسوب. وقد أدى هذا التوسع إلى تضخم هائل في حجم المحتوى الذي يتعرض له الإنسان. وهذا المحتوى يضم الجيد والرديء، والحقيقي والمزيف، والصحيح والخطأ. وهذه الثنائيات قديمة في حياة الإنسان، لكن الجديد اليوم هو اتساع قدرتها على الوصول إلى الفرد والتأثير فيه، إلى درجة أصبح معها التمييز بين الحقيقة والوهم أكثر صعوبة. ولهذا أصبحت الحاجة إلى بناء «العمر الثقافي» أكثر إلحاحاً؛ لأن الإنسان لم يعد يتعامل مع آلة يستخدمها فقط، بل مع بيئة رقمية تتدخل في تفاصيل حياته، وتؤثر في ذوقه وسلوكه وأفكاره وعلاقاته. وهنا تبرز الحاجة إلى مشروع نهضة ثقافية يوازي التطور الصناعي والتقني العالمي، ويمنح المجتمع القدرة على استخدام التقنية دون أن يصبح أسيراً لها. ويمثل الشباب العربي أفضل استثمار في هذا المشروع، لأنه القوة الذاتية المحركة للمجتمع، ولأنه يمتلك أربعة عناصر أساسية: الأصالة، والإنتاج، والإبداع، والاستثمار. فالأصالة تعني أن الشاب ابن مجتمعه ونتاج بيئته الأسرية والاجتماعية. والإنتاج يعني قدرته على تحويل هذا الرصيد إلى عمل إيجابي يسهم في صناعة الوعي. أما الإبداع فينبع من طاقة الشباب ورغبته في إثبات ذاته وبناء شخصيته. ويأتي الاستثمار ليضمن استمرار المشروع ما دامت مواده البشرية والثقافية متوافرة.

ثلاثة اتصالات لبناء الوعي

لكي يبدأ الشاب مشروع النهضة الثقافية يحتاج إلى ثلاثة أنواع أساسية من الاتصال: الاتصال بالنفس، والاتصال بالله، والاتصال بالمجتمع. يبدأ الاتصال بالنفس من معرفة الإنسان بذاته، وفهم مشاعره وأفكاره ورغباته وقيمه ومعتقداته. والنفس هي مفتاح الوعي الذاتي، والتأمل وسيلة مهمة لفهمها. وقد وصف القرآن النفس بأنها «لوّامة» و«مطمئنة» و«أمّارة بالسوء»، بما يعكس اختلاف حالاتها بين الضمير الحي والمصالحة الداخلية والشهوة والأنانية. ويقول الإمام علي عليه السلام: «النفس فارغة فاشغلها بما يصلحها وإلا شغلتك بما يفسدك». ومن هنا تأتي أهمية التأمل، فهو يتيح للإنسان أن يبتعد دقائق عن ضغوط الحياة، ويراجع أفكاره وسلوكه ومواقفه، بما يساعد على تخفيف التوتر وتقوية التركيز وتحقيق قدر من التوازن الداخلي. وحين يتحقق الاتصال بالنفس بصورة صحيحة، يصبح الشاب أكثر استعداداً للاتصال بالله سبحانه وتعالى. ويأتي هذا الاتصال عبر العبادة والاستغفار والعمل الصالح والتفكر والتدبر. وهو اتصال يفعّل البعد الروحي في حياة الإنسان، ويحقق التوازن بين الروح والمادة، لأن اختلال هذه المعادلة يمكن أن يقود إلى صور من التطرف أو التعصب أو الاضطراب. وبعد الاتصال بالنفس وبالله يأتي الاتصال بالمجتمع، لأن الإنسان كائن اجتماعي لا يعيش بمعزل عن الآخرين. وهنا يواجه الشاب ثنائية الخير والشر، والصحيح والخطأ، والنافع والضار، وتساعده سلامة الاتصالين الأولين على حسن التمييز والاختيار.

الشباب وصناعة المحتوى الهادف

في عصر التطبيقات والذكاء الاصطناعي يواجه الشباب أنواعاً متعددة من المحتوى، بعضها نافع، وبعضها هابط أو تافه أو يسيء إلى الأخلاق والقيم. ولا يمكن منع جميع الناس من إنتاج هذا المحتوى ونشره، لكن يمكن تحصين المجتمع منه عبر بناء بديل ثقافي قوي. فإذا أنشأ الشباب المتعلم في المدارس والجامعات شبكة من المحتويات الهادفة، ونشروا مادة معرفية وثقافية نافعة، أمكن حماية شرائح واسعة من الوقوع في فخ المحتوى الهابط، وتهيئة مساحة للمفكرين والمثقفين لبناء منهج ثقافي يرفع مناعة المجتمع.أما إذا غاب هذا الدور، فقد يعتاد الناس على اعتبار المحتوى السطحي ثقافة العصر، وتتحول شخصيات غير مؤهلة إلى «ترند» تمتلك المال والشعبية والتأثير، رغم محدودية رصيدها العلمي والثقافي. وعندما يرتبط الانتشار بالعائد المالي وحده، يصبح إنتاج المحتوى خاضعاً لمنطق الجذب والربح أكثر من خضوعه لمنطق المعرفة والقيمة. وهنا يظهر خطر تحول الثقافة نفسها إلى مجال استثمار تجاري، إذ لم يعد الهدف إنتاج السلعة لاستخدامها فقط، بل بيع أكبر كمية منها، ثم ضمان استمرار الاستهلاك وتحويل المستهلك إلى جزء من دورة اقتصادية لا تنتهي. ومع توسع هذا المنطق إلى المجال الثقافي، يصبح الإنسان نفسه، وذوقه، ووعيه، وتراثه، ودينه، وتاريخه، جزءاً من السوق.

الخاتمة

من هنا فإن مشروع النهضة الثقافية يحتاج إلى شباب يمتلك رصيداً متكاملاً عمراً زمنياً، وحيوية نفسية، وتأهيلاً تعليمياً، وعمراً ثقافياً يمنحه القدرة على الفهم والتمييز. فالمعركة في عصر التقنية ليست مع التقنية نفسها، بل مع طريقة استخدامها ونوع الوعي الذي يحكم علاقتنا بها. وحين ينجح الشاب في بناء اتصاله بنفسه وبالله وبالمجتمع، يصبح أكثر قدرة على التعامل مع العالم الرقمي بوعي، وعلى إنتاج محتوى نافع، وعلى حماية نفسه ومجتمعه من المحتوى الهابط والمضلل. إن الشباب العربي ليس مجرد فئة عمرية، بل رصيد حضاري قابل للاستثمار. وإذا أُحسن إعداد هذا الرصيد ثقافياً وتربوياً، أمكن أن يتحول من مستهلك للتقنية إلى صانع للوعي، ومن متلقٍ للمحتوى إلى شريك في بناء نهضة ثقافية تواكب العصر وتحافظ في الوقت نفسه على هوية المجتمع وقيمه.

دوس العلم الأمريكي
فعل لا يعرف من قام به كم يكلف العراق



إياد السماوي



فعل مرفوض ومكلف

دوس العلم الأمريكي خلال استعراض رسمي في يوم السيادة ليس مجرد تجرف عابر، بل رسالة سياسية تحمل تداعيات خطيرة على العراق.

العراق اليوم لا يحتاج إلى

- فتح أبواب جديدة للتوتر والمواجهة
- سلوكيات تستفز الشركاء الدوليين
- مخاطر على مصالحه الاقتصادية
- تعريض علاقاته الدولية للخطر

أهم كلف هذا الفعل على العراق

توتر في العلاقات الدولية
قد يؤدي إلى ردود فعل سياسية ودبلوماسية سلبية.

إحراج الحكومة أمام المجتمع الدولي
يضعف صورتها وهي تتحدث عن دولة القانون والسيادة.

تشكيك في الاستقرار الأمني
يستخدم من قبل أطراف دولية للتشكيك بقدرة الدولة على فرض القانون.

انعكاسات اقتصادية
يضر بالاستثمارات والشراكات وعلاقات العراق الاقتصادية.

الرسالة التي يفهمها الخارج

الفعل يعطي انطباعاً معاكساً لرسالة العراق في يوم السيادة:

رسالة العراق الحقيقية:
- دولة ذات سيادة وقانون
- قرار أمني وعسكري بيد الدولة
- علاقات خارجية على أساس المصالح والاحترام المتبادل

- صورة دولة غير منضبطة
- تساؤلات حول الترام الفصائل بالقرار الرسمي
- تشكيك بقدرة الدولة على ضبط ما يجري

يمكن أن يختلف العراق مع أمريكا

- يحق له نقد سياساتها ورفض ما يخالف مصالحه.
- لكن ذلك لا يبرر الإساءة إلى رموزها أو استفزازها.

العراق بحاجة إلى

- مناسبات وطنية تعكس صورة الدولة الحقيقية
- جذب الشركات والتعامل الدولي
- بيئة سياسية وأمنية مستقرة
- شراكات اقتصادية واستثمارات
- علاقات دولية مستقرة

ماذا يجب أن يحدث؟

1. إجراءات واضحة وحازمة لمنع تكرار هذه الأفعال.
2. جعل المناسبات الرسمية تحت إشراف الدولة حصراً.
3. محاسبة كل من يثبت تورطه في مثل هذه التصرفات.
4. رسالة حاسمة من القائد العام للقوات المسلحة: لن يسمح بأي فعل يستهدف رموز الدول أو يعرض مصالح العراق للخطر.

> هيبة الدولة لا تكون بالتجاوز على أعلام الآخرين، بل بقدرتها على فرض القانون على الجميع.

خلاصة

السيادة ليست أن يفعل كل طرف ما يشاء باسمها، بل أن يكون القرار للدولة، وأن يكون القانون فوق الجميع، وأن يعرف كل من يتصرف باسم العراق أن العراق وحده هو الذي سيدفع ثمن أفعاله.

دوس العلم الأمريكي - فعلٌ لا يعرف من قام به كم يكلّف العراق

اياد السماوي

ما حدث من دوس للعلم الأمريكي خلال أحد الاستعراضات التي رافقت فعاليات يوم السيادة لا ينبغي التعامل معه باعتباره تفصيلاً عابراً أو مجرد تعبير سياسي عاطفي. فحين يقع مثل هذا التصرف داخل مناسبة ذات طابع رسمي أو عسكري، فإن دلالته تتجاوز الفاعل نفسه، لأن الخارج قد يقرأ المشهد باعتباره رسالة صادرة عن الدولة أو مقبولة منها، حتى لو لم يكن ذلك صحيحاً. المشكلة ليست في قطعة قماش تحمل ألوان دولة أخرى بقدر ما هي في الرسالة السياسية التي يمكن أن تنتج عن المشهد. فالعراق اختار أن يجعل من يوم السيادة مناسبة لإعلان انتقاله إلى مرحلة يكون فيها القرار الأمني والعسكري أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة، وتقوم علاقاته الخارجية على المصالح والاحترام المتبادل. ومن هنا فإن أي تصرف استفزازي داخل مناسبة رسمية يمكن أن يناقض الرسالة التي تحاول الدولة تثبيتها.

السيادة ورسالة الدولة

إذا كانت السيادة تعني أن يكون القرار للعراق، فإن أول شروطها أن تكون الرسائل الصادرة باسمه خاضعة لقرار الدولة أيضاً. فلا يمكن من جهة التأكيد أن العراق يريد علاقات متوازنة مع جميع الدول، ثم السماح من جهة أخرى بأن تتحول مناسبة رسمية إلى مساحة لإرسال رسائل سياسية لا تعبر بالضرورة عن الموقف الحكومي. وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية. فمثل هذه المشاهد قد تضع الحكومة في موقف دفاعي، وتفتح باب التساؤل حول قدرتها على ضبط الفعاليات التي تحمل صفة رسمية، ومدى التزام جميع التشكيلات والقوى المشاركة فيها بسلسلة القيادة والقرار السياسي للدولة. وكلما كانت المناسبة مرتبطة بالسيادة والقوات المسلحة، ازدادت حساسية الصورة؛ لأن العالم لا يفصل دائماً بين تصرف فردي أو فئوي وبين المؤسسة التي ظهر الفعل داخل إطارها.

الاختلاف مع واشنطن حق مشروع

رفض هذا التصرف لا يعني الدفاع عن السياسة الأمريكية، ولا مطالبة العراقيين بالتخلي عن حقهم في الاعتراض على قرارات الولايات المتحدة أو نقد تاريخ علاقتها بالعراق والمنطقة. فالدولة العراقية تستطيع أن تعترض على أي سياسة تراها مخالفة لمصالحها، وأن تفاوض وتحتج وترفض وتستخدم أدواتها القانونية والدبلوماسية والسياسية. لكن هناك فرقاً بين الخلاف السياسي وبين الإساءة إلى الرموز الوطنية لدولة أخرى داخل نشاط رسمي. الدولة القوية لا تحتاج إلى الإهانة لكي تثبت استقلالها، كما أن الاعتراض على دولة لا يمنح أي جهة الحق في تحميل العراق تبعات فعل لم يصدر عن مؤسساته المختصة. ولهذا فإن النقاش ليس حول الحب أو العداء للولايات المتحدة، بل حول الطريقة التي يجب أن تتصرف بها دولة تريد أن تحمي هيبتها ومصالحها.

الكلفة لا تتوقف عند السياسة

العراق اليوم يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة تساعده على توسيع التجارة وجذب الاستثمار وتطوير علاقاته الاقتصادية والأمنية مع شركاء متعددين. وعندما يظهر سلوك استفزازي في إطار رسمي، قد يستخدمه خصوم العراق أو المتشككون في استقراره دليلاً على ضعف الانضباط أو تعدد الرسائل داخل الدولة.ولا يعني ذلك أن حادثاً واحداً سيؤدي تلقائياً إلى أزمة اقتصادية أو دبلوماسية، لكن تكرار هذه التصرفات يمكن أن يراكم صورة سلبية، والصورة في العلاقات الدولية لها كلفة.

من يمثل العراق؟

هذه الواقعة تعيد طرح سؤال أوسع: من يملك حق التحدث باسم العراق؟في الدولة، لا يحق لكل حزب أو تشكيل أو مسؤول أن يحول مناسبة وطنية إلى منصة لإرسال رسالته الخاصة إلى الخارج، ثم يترك الدولة تتحمل النتائج. فالعلاقات الدولية ليست ملكاً لجماعة سياسية، والسياسة الخارجية لا تُدار بالمواقف الفردية. وإذا كانت الفعالية رسمية، فيجب أن تخضع لبرنامج وإشراف واضحين، وأن تكون الرموز والشعارات والتصرفات التي تظهر فيها منسجمة مع سياسة الدولة وقوانينها. فالمواطن والحزب يستطيعان التعبير عن مواقفهما ضمن القانون، لكن المؤسسة العسكرية والمناسبة الرسمية ليستا ساحة مفتوحة لإرسال رسائل غير منسقة إلى الخارج.

مسؤولية القيادة والانضباط

من هنا تصبح مسؤولية القائد العام للقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية أكبر من مجرد معالجة حادث منفرد. المطلوب هو وضع قواعد واضحة تمنع تكرار أي تصرف يستهدف رموز الدول أو البعثات الدبلوماسية أو يحول الاستعراضات الرسمية إلى منصات للاستفزاز السياسي. ويجب أن يكون المعيار واحداً مع الجميع، لا مرتبطاً بالولايات المتحدة وحدها. فاحترام رموز الدول الأخرى ينبغي أن يكون جزءاً من سلوك مؤسسات الدولة، سواء كانت العلاقة مع تلك الدول جيدة أم متوترة. كما ينبغي تحديد المسؤوليات بصورة مهنية إذا وقع تجاوز داخل فعالية رسمية: من سمح به؟ هل كان مخططاً أم تصرفاً فردياً؟ وهل خالف التعليمات التنظيمية؟ فالمحاسبة العادلة تحتاج إلى وقائع واضحة، لا إلى رد فعل انفعالي مضاد.

هيبة الدولة لا تُبنى بالإهانة

قد يعتقد البعض أن دوس علم دولة قوية يمثل تعبيراً عن السيادة أو تحدياً للهيمنة. لكن السيادة في حقيقتها شيء مختلف. هيبة الدولة تظهر عندما تستطيع فرض قانونها على الجميع، وحماية بعثاتها وبعثات الآخرين، وتحديد موقفها الخارجي بقرار مؤسسي، ومنع أي طرف داخلي من جرها إلى أزمة لم تختارها. والدولة التي تستطيع أن تقول للولايات المتحدة «لا» عندما تقتضي مصالحها ذلك، ثم تحافظ في الوقت نفسه على قواعد العمل الدبلوماسي، أكثر سيادة من دولة تسمح بتصرفات رمزية مرتفعة الصوت بينما يبقى قرارها الحقيقي مرتبكاً.فالسيادة ليست في مقدار الاستفزاز، بل في مقدار السيطرة على القرار.

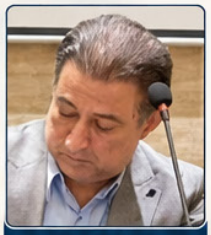
يوم السيادة يجب أن يوحد رسالة العراق

المفارقة أن يوم السيادة يفترض أن يكون مناسبة لتأكيد أن العراق أصبح أكثر قدرة على إدارة قراره بنفسه. ولذلك فإن أي تصرف يسمح لجهة غير مخولة بأن ترسم صورة العراق أمام الخارج يضرب جوهر المناسبة نفسها. الرسالة المطلوبة بسيطة: العراق يختلف مع من يشاء، ويتفق مع من يشاء، ويعيد تقييم علاقاته وفق مصالحه، لكنه لا يسمح بتحويل مؤسسات الدولة ومناسباتها الوطنية إلى أدوات لمواقف حزبية أو فئوية. وهذا المبدأ ينبغي أن يطبق على الجميع، لأن الدولة لا تصبح دولة حين تضبط خصومها فقط، بل حين تستطيع ضبط حلفائها وأنصارها أيضاً.

الخاتمة

دوس العلم الأمريكي داخل استعراض ذي طابع رسمي، إذا ثبتت تفاصيله كما جرى تداوله، ليس قضية رمزية صغيرة، بل اختبار لفكرة الدولة نفسها. فالقضية ليست الدفاع عن واشنطن، وإنما الدفاع عن حق العراق في أن تكون رسائله الخارجية صادرة عنه وحده. يستطيع العراقيون نقد الولايات المتحدة وسياساتها بأقسى العبارات ضمن القانون، وتستطيع الدولة رفض ما يتعارض مع مصالحها. لكن لا ينبغي أن يتحول هذا الحق إلى تصرفات غير منضبطة تجعل العراق يتحمل نتائج قرارات لم يتخذها. هيبة الدولة لا تكون بدوس أعلام الآخرين، والسيادة لا تعني أن يفعل كل طرف ما يشاء باسمها. السيادة أن يكون القرار للدولة، والقانون فوق الجميع، وأن يعرف كل من يتصرف داخل مؤسسة عراقية أو باسم العراق أن علاقات البلاد ومصالح مواطنيها ليست مجالاً للمزايدة. ولهذا فإن المطلوب ليس التهاون ولا التضخيم، بل تحقيق واضح، وقواعد مؤسسية صارمة، ورسالة واحدة: لا جهة تملك حق جعل العراق يدفع كلفة فعل لم يصدر بقرار من دولته.

حين تعجز القوة عن صناعة الاستسلام



حسام الحاج حسين

لماذا لا تستسلم إيران رغم التفوق العسكري الأمريكي والإسرائيلي؟



امتلاك القدرة على التدمير لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على صناعة الاستسلام

عندما يصبح الصراع معركة بقاء

- استهداف القيادة ومراكز صنع القرار قد يحول النزاع من «خلاف سياسي» إلى «تهديد وجودي»
- في هذه الحالة، زيادة الضغط العسكري قد تفقد قدرتها، الإكراهية وتزيد من إصرار الخصم على المقاومة.
- قد تكون استراتيجية الاستنزاف أكثر واقعية للطرف الأضعف من محاولة تحقيق نصر عسكري مباشر.

حسابات نظرية المساومة

- لا تقاس كلفة الصراع بما يُخسر في ساحة المعركة فقط، بل بما يعتقد أنه سيخسر إذا قبلت شروط الخصم.
- قد تدرك القيادة الإيرانية أنها لا تستطيع هزيمة خصمها عسكرياً، لكنها ترفض الاستسلام لأن البديل أكثر خطورة على بقاء النظام.
- القرارات تحكمها اعتبارات سياسية ونفسية واستراتيجية لا تظهر في جداول القوة العسكرية.

معضلة القيادة الإيرانية

- ترى طهران أن الاستسلام قد يؤدي إلى فقدان أدوات الردع والنفوذ الإقليمي وتهديد بقاء النظام.
- قد تفضل تحمل خسائر عسكرية هائلة على قبول تسوية تضعف أمنها وسيادتها.
- تعريف المصلحة الوطنية والخوف من زعزعة النظام يجعل التنازل أكثر خطورة من استمرار الحرب.

فخ التصعيد المتبادل

واشنطن تراهن على:
- أن المزيد من الضربات سيكسر قدرة طهران
- تحقيق الأهداف قبل فوات الوقت

إيران تراهن على:
- إطالة أمد الحرب
- رفع كلفتها على واشنطن
- إجبارها على التراجع

كل طرف يعتقد أن الأخر على وشك الانهيار، فيستمر التصعيد، لا لأن أحدهما لا يريد التسوية، بل لأنه ينتظر أن ينهار الأخر أولاً.

قيود الطرف الأمريكي



- تكاليف الرأي العام الداخلي: التراجع عن الأهداف المعلنة مكلفاً.
- استمرار الحرب يخلق أعباءً اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة.
- أي توقف عن نتيجة قد يُفسَّر داخلياً على أنها فشل إذا لم تتحقق الأهداف القصوى.

ماذا تكشف الحرب على إيران؟



1. التفوق العسكري لا يتحول تلقائياً إلى تفوق سياسي.
2. القدرة على تدمير الدولة ليست هي القدرة على إجبارها على قبول الشروط.
3. القدرة على إلحاق الخسائر ليست هي القدرة على إنتاج الاستسلام.
4. يمكن أن ينتصر الأقوى عسكرياً، لكنه يخسر سياسياً إذا لم يستطع تحويل الانتصارات الميدانية إلى تنازلات استراتيجية.

خلاصة

القوة العسكرية تستطيع تغيير ميزان القدرات، لكنها لا تستطيع وحدها تغيير تعريف الخصم لمصلحته الوطنية أو خوفه على بقائه.

إذا اعتقدت القيادة المستهدفة أن التنازل يهدد وجودها أكثر مما تهددها الحرب، فإن القصف قد يدمر البنية التحتية دون أن يدمر إرادة البقاء عند الدولة.

حين تعجز القوة عن صناعة الاستسلام

حسام الحاج حسين

لماذا تعجز القوة الأمريكية والإسرائيلية عن صناعة الاستسلام؟ ولماذا لا تستسلم دولة أضعف عسكرياً أمام قوة نووية قادرة على تدميرها؟ عندما يكون ميزان القوة مختلاً إلى هذا الحد، وعندما تواجه دولة أضعف قوتين تمتلكان تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً هائلاً، يُفترض، وفق الحسابات التقليدية، أن تنتهي المواجهة سريعاً لمصلحة الطرف الأقوى. لكن الحروب لا تُحسم دائماً بهذه المعادلة. فامتلاك القدرة على التدمير لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على صناعة الاستسلام، والقوة التي تستطيع ضرب الأهداف وتدمير المنشآت قد تعجز عن تغيير حسابات القيادة التي تتعرض للضرب. هذه هي المفارقة التي تطرحها الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران. فالتفوق الجوي والتكنولوجي لا يجيب وحده عن السؤال الأهم: ما الذي يجعل القيادة الإيرانية ترى الاستسلام خياراً أفضل من استمرار الحرب؟ وهنا ينتقل التحليل من حساب عدد الطائرات والصواريخ إلى مساحة أكثر تعقيداً، تتعلق بإدراك التهديد، وبقاء النظام، وصدقية الضمانات، وتكاليف التراجع أمام الشعب الإيراني. في نظرية المساومة في الحرب، لا تُقاس كلفة الصراع بما يخسره الطرف في ساحة المعركة فقط، بل بما يعتقد أنه سيخسره إذا قبل شروط خصمه. فقد تكون إيران مستعدة لتحمل خسائر عسكرية كبيرة إذا كانت ترى أن الاستسلام سيقود إلى نتائج أشد خطورة على أمنها أو سيادتها أو بقاء نظامها السياسي. وهذا يفسر لماذا لا تكون مقاومة الدولة الأضعف نتيجة سوء تقدير لميزان القوى بالضرورة. فقد تدرك القيادة الإيرانية تماماً أنها غير قادرة على هزيمة خصمها عسكرياً، لكنها تظل ترفض الاستسلام لأن البديل، في حساباتها، ليس «السلام»، بل فقدان أدوات الردع، والانكشاف أمام ضغوط مستقبلية، وربما تهديد بقاء النظام نفسه. ومن هذه الزاوية، تصبح الحالة الإيرانية أكثر قابلية للفهم. فإذا كانت المطالب المفروضة تتجاوز تعديل سلوك محدد إلى نزع القدرات الصاروخية وتقييد أدوات الردع والنفوذ الإقليمي، فإن القيادة الإيرانية قد لا تراها تسوية مؤلمة فحسب، بل إعادة تشكيل جوهرية لموازين القوة التي تعتقد أنها تضمن بقاءها. وفي مثل هذه الحالة، يصبح تحمل الدمار الحالي أقل خطراً، في نظرها، من قبول تسوية تجعل إيران أكثر هشاشة أمام خصومها مستقبلاً. وتزداد صعوبة التسوية عندما تنتقل الضربات من استهداف القدرات العسكرية إلى استهداف القيادة ومراكز صنع القرار. فبدلاً من أن تنتج الضغوط رغبة أكبر في التنازل، قد تولد لدى النخب قناعة بأن المعركة تحولت إلى معركة بقاء. وعندما ينتقل الصراع في إدراك القيادة من «نزاع يمكن التفاوض بشأنه» إلى «تهديد وجودي»، فإن زيادة الضغط العسكري قد تفقد جزءاً كبيراً من قدرتها الإكراهية. ولهذا السبب، قد تصبح حرب الاستنزاف بالنسبة إلى الطرف الأضعف استراتيجية أكثر واقعية من محاولة تحقيق نصر عسكري مباشر. فإيران لا تحتاج إلى هزيمة الولايات المتحدة في ساحة المعركة حتى تمنعها من تحقيق أهدافها؛ يكفي أن تجعل تحقيق تلك الأهداف مكلفاً وطويلاً وغير قابل للاستدامة سياسياً. وهنا تظهر إحدى أهم مفارقات الحروب غير المتكافئة: قد ينتصر الطرف الأقوى عسكرياً، لكنه يخسر سياسياً إذا لم يستطع تحويل انتصاراته الميدانية إلى تنازلات استراتيجية. فالضرر العسكري شيء، والاستسلام السياسي شيء آخر. تستطيع الضربات الجوية تدمير منشأة أو منظومة صاروخية أو بنية تحتية، لكنها لا تستطيع وحدها تحديد اللحظة التي تقرر فيها القيادة أن استمرار المقاومة أصبح أكثر كلفة من التنازل. وهذا القرار لا تصنعه الأرقام العسكرية وحدها، بل تحكمه اعتبارات سياسية ونفسية واستراتيجية تتصل بالخوف على بقاء الدولة والنظام، وبصورة القيادة أمام جمهورها، ومدى الثقة في وعود الخصم بعد انتهاء الحرب. ولا يواجه الطرف الإيراني وحده مشكلة الحسابات السياسية. فالولايات المتحدة نفسها تصبح مقيدة بما يمكن تسميته «تكاليف الجبهة الداخلية». فعندما تعلن القيادة أهدافاً قصوى وخطوطاً حمراء أمام الرأي العام، يصبح التراجع أكثر كلفة، وقد يتحول وقف الحرب من قرار عقلاني إلى تهمة بالفشل، خصوصاً إذا لم يتحقق الهدف الذي أُعلنت الحرب من أجله. وفي المقابل، فإن استمرار الحرب يخلق تكاليف اقتصادية وعسكرية وسياسية متصاعدة. وهكذا يجد الطرف الأقوى نفسه أمام معضلة مشابهة، وإن كانت من نوع مختلف: التراجع مكلف، والاستمرار مكلف أيضاً، وكلما طالت المواجهة أصبح من الصعب العودة إلى نقطة البداية من دون ثمن سياسي. ومن هنا يمكن أن تنشأ أخطر مراحل الأزمة، عندما يبدأ كل طرف في الاعتقاد بأن الطرف الآخر أصبح على وشك الانهيار. تراهن واشنطن على أن مزيداً من الضربات والضغط الاقتصادي سيكسر قدرة طهران على التحمل، بينما تراهن طهران على أن إطالة الحرب سترفع تكلفتها السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى مستوى يجبر واشنطن على التراجع أو تخفيض أهدافها. المشكلة أن هذا النوع من الحسابات قد يتحول إلى فخ استراتيجي. فكل طرف يفسر صمود الآخر على أنه مؤقت، ويعتقد أن الجولة المقبلة ستكون كافية لحسم المواجهة. وبذلك يستمر التصعيد، لا لأن أحد الطرفين يرفض التسوية من حيث المبدأ، بل لأن كلاً منهما ينتظر أن ينهار الآخر أولاً.

كما أن غياب الثقة يجعل التسوية أكثر تعقيداً. فإذا اعتقدت القيادة الإيرانية أن التنازل عن أدوات قوتها لن يؤدي إلى نهاية التهديد، بل إلى فتح الباب أمام مطالب إضافية، فإن أي اتفاق يصبح في نظرها مرحلة مؤقتة لا ضمانة نهائية. وفي المقابل، إذا اعتقد الطرف الأمريكي والإسرائيلي أن إيران ستستخدم أي وقف للحرب لإعادة بناء قدراتها، فإن الحوافز للاستمرار في الضغط تبقى قائمة. وهنا تصبح صدقية الضمانات مسألة مركزية؛ لأن الطرف الذي يُطلب منه تقديم تنازلات استراتيجية يحتاج إلى الاطمئنان إلى أن هذه التنازلات ستنهي المواجهة، لا أن تتحول إلى مقدمة لمطالب جديدة. فإذا غابت هذه الثقة، يصبح الاحتفاظ بأدوات الردع، مهما كانت كلفته، أكثر جاذبية من التخلي عنها في مقابل وعود لا يراها الطرف المستهدف مضمونة. وهكذا تصبح مشكلة الثقة جزءاً من المشكلة نفسها، لا مجرد تفصيل جانبي.القوة ليست إرادة. وقد كشفت الحرب على إيران حقيقة تتجاوز الحالة الإيرانية نفسها: التفوق العسكري لا يتحول تلقائياً إلى تفوق سياسي. فالقدرة على تدمير دولة ليست هي القدرة على إجبارها على قبول الشروط، والقدرة على إلحاق الخسائر ليست هي القدرة على إنتاج الاستسلام. قد تستطيع القوة العسكرية تغيير ميزان القدرات، وتدمير المنشآت، وإضعاف البنية العسكرية، لكنها لا تستطيع وحدها تغيير تعريف الخصم لمصلحته الوطنية أو خوفه على بقائه. وإذا اعتقدت القيادة المستهدفة أن التنازل يهدد وجودها أكثر مما تهددها الحرب، فإن القصف قد يدمر البنية التحتية من دون أن يدمر إرادة الاستمرار. ولهذا فإن السؤال الحاسم في مثل هذه الحروب ليس: من يملك القوة الأكبر؟ بل: من يستطيع تحمل الكلفة زمناً أطول، ومن يملك تعريفاً لمصالحه يجعل التراجع أقل قبولاً من استمرار القتال؟ هنا تحديداً تنفصل القوة العسكرية عن القدرة السياسية على الإكراه، ويتحول الصراع من اختبار للقدرات إلى اختبار للإرادات. وعندما تصل الحرب إلى هذه المرحلة، لا يعود التفوق العسكري وحده كافياً لصناعة النهاية. فقد يمتلك الطرف الأقوى القدرة على ضرب خصمه مراراً، لكنه يبقى عاجزاً عن فرض الاستسلام ما لم يقدم للطرف الآخر مخرجاً يراه أقل خطراً من استمرار الحرب. ولذلك قد تكون أصعب معضلات القوة هي أن تعرف كيف تربح الحرب من دون أن تخلق لدى خصمها سبباً أقوى للاستمرار فيها. فصناعة الاستسلام لا تحتاج إلى القوة وحدها، بل إلى تغيير حسابات الخصم نفسه؛ وعندما تفشل القوة في فعل ذلك، يصبح التفوق العسكري الهائل عاجزاً عن إنتاج النتيجة السياسية التي بدأت الحرب من أجلها.

من استعراض الأساطيل إلى رعب القواعد المكشوفة:

المحور يقلب الطاولة على حافة الهاوية



حسين مرتضى



1 توازنات الردع وضغوط الداخل

الجانب الإيراني ومحور المقاومة

- ضغوط اقتصادية وتضخم مرتفع
- تكلفة عالية للجاهزية العسكرية
- إدارة الموارد المحدودة
- الموازنة بين الردع وحماية الداخل

المعسكر الأمريكي- الإسرائيلي

- ضغوط انتخابية وأزمات داخلية
- البحث عن ضربات خاطفة
- استعراض عسكري لفرض واقع جديد
- كلفة المغامرة باتت باهظة

2 المخطط الأمريكي مقابل الرغبة الإسرائيلية

المخطط الإسرائيلي (إشعال حرب شاملة)

- جرّ المخطقة إلى المواجهة
- تهيئات نفسية ورسائل مضللة
- ادعاء أن إيران ستنهاجم
- ضربة استباقية لتفجير الحرب

المخطط الأمريكي (ضربة نقطية واحتواء سريع)

- ضربات جراحية مركزة
- استهداف القادة والمنشآت
- إعلان سريع لنهاية شكلية للحرب
- تجنب الفواتير الطويلة

3 مقاومة فردية.. كابوس واشنطن الجديد



- شبكات عفوية وغير مركزية
- عمل مستقل دون أوامر مركزية
- عجز الإستخبارات عن التنبؤ
- تحول في الرأي العام الغربي
- نفور الشباب من سياسات الكيان

4 هشاشة الدفاع الجوي الأوروبي وحسابات موسكو



- فراغ في الدفاع ضد الصواريخ الباليستية
- تكديس أنظمة باتريوت وتاد خارج أوروبا
- أي انخراط أوروبي يجعل القواعد هدفا
- ووسيا تطور صواريخ شبه كروز متوسطة التكلفة
- ضغط استنزاف على الأنظمة الأوروبية

5 خسائر واشنطن وتحرك الأساطيل



- مغادرة حاملة بويش نحو تايلاند
- تمركز جورج واشنطن في بحر العرب
- أكثر من 17 قطعة بحرية في حالة استنفار
- خسائر جوية وميدانية جسيمة
- تضرر قواعد مثل العديد في قطر

6 سيناريو 72 ساعة



- مملة جوية وصاروخية مكثفة
- استهداف القيادة والبنية التحتية
- إجبار طهران على قبول شروط جديدة
- رفع الجاهزية لبدء القصف خلال ودولًا

7 الرد الإيراني



- متابعة دقيقة للمخطط
- تحويل أي ضربة قصررة إلى حرب استنزاف
- استهداف القواعد الأمريكية
- لا خطوط حمراء في الرد

8 الخلاصة الاستراتيجية



- التفوق العسكري لا يعني الاستسلام
- القدرة على التدمير لا تصنع التنازلات السياسية
- الصراع مفتوح على حسابات معقدة لكل الأطراف
- كل جولة ترفع كلفة الحرب إقليمياً ودولياً

من استعراض الأساطيل إلى رعب القواعد المكشوفة: المحور يقلب الطاولة على حافة الهاوية"

حسين مرتضي

يبدو المشهد الإقليمي والدولي في خريف ٢٠٢٦ أقرب إلى رقعة شطرنج تتداخل فيها الحسابات العسكرية والسياسية والاقتصادية، لكن من الخطأ النظر إليه باعتباره ساحة يتحرك فيها طرف واحد وفق خطة ثابتة. فالحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير، دخلت شهرها الثامن، وأظهرت أن القدرة النارية الكبيرة لا تعني بالضرورة القدرة على فرض نهاية سياسية سريعة. وفي المقابل، لا تعني قدرة إيران على الاستمرار أن كلفة الحرب منخفضة عليها؛ فالضغط الاقتصادي، واضطراب صادرات النفط، وارتفاع كلفة حماية الجبهة الداخلية كلها عوامل تضيق هامش الحركة لدى طهران.

الردع تحت ضغط الداخل

تتحرك الولايات المتحدة وإسرائيل في بيئة داخلية لا يمكن فصلها عن قرارات الحرب. ففي الولايات المتحدة أصبحت كلفة الوقود والتضخم واستمرار الحرب ملفات حاضرة بقوة قبل انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/نوفمبر، وأظهرت استطلاعات حديثة تراجع التأييد لإدارة الحرب. وفي إسرائيل تأتي المواجهة الإقليمية في ظل انتخابات مقررة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ومشهد سياسي شديد الاستقطاب. لكن وجود ضغط انتخابي لا يكفي لإثبات أن كل تحرك عسكري صُمم لخدمة الانتخابات. الأدق أن نقول إن صانع القرار يعمل داخل نافذة سياسية ضيقة، ولذلك يوازن بين الرغبة في إبقاء الضغط العسكري على إيران وبين مخاطر حرب مفتوحة يصعب ضبط كلفتها وموعد نهايتها. أما إيران فتواجه معادلة مختلفة. فهي تحاول الحفاظ على قدرتها على الردع وإبقاء خصومها أمام كلفة مستمرة، لكنها تفعل ذلك في ظل حصار اقتصادي شديد واضطراب واسع في تجارة الطاقة. وتشير بيانات حديثة إلى أن صادرات الخام الإيرانية انخفضت بشدة، فيما بقيت أسعار النفط العالمية مرتفعة بسبب الحرب ومخاطر الملاحة. لذلك فإن القرار الإيراني هو الآخر محكوم بحساب مزدوج: إظهار القدرة على الرد، ومنع الاستنزاف العسكري من التحول إلى انهيار اقتصادي واجتماعي.

بين الضربة المحدودة والحرب الطويلة

تكرر في التحليلات السياسية سيناريو الضربات المركزة: استهداف منشآت عسكرية أو نووية أو مراكز قيادة بهدف إضعاف قدرة الخصم ثم العودة إلى التفاوض. لكن تجربة الأشهر الماضية أظهرت صعوبة الفصل بين «ضربة محدودة» ونتائج إقليمية ممتدة، لأن أي هجوم على منشآت ذات قيمة استراتيجية قد يفتح باب الرد على قواعد عسكرية أو خطوط طاقة أو حركة الملاحة. لهذا تبدو المشكلة الأساسية في أي خطة قصيرة الأمد هي افتراض إمكانية التحكم في لحظة النهاية. فبداية الحرب يمكن أن تكون قرارًا أحاديًا، أما إنهاؤها فيحتاج إلى قبول متبادل أو إلى تغيير كبير في ميزان القوى. والمفاوضات غير المباشرة التي جرت عبر قطر تؤكد أن المسار السياسي لم يختف، لكنه ما زال عاجزًا عن إنتاج تسوية مستقرة، خصوصًا مع استمرار الخلاف حول مضيق هرمز والعقوبات والبرنامج النووي. أما ما يُتداول عن «خطة حرب لمدة ٧٢ ساعة» أو مهلة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع لبدء حملة جديدة، فلا ينبغي تقديمه بوصفه حقيقة ثابتة ما لم يصدر عن مصدر رسمي أو جهة إخبارية موثوقة. ويمكن التعامل معه كسيناريو محتمل ضمن خيارات عسكرية متعددة، لا كمعلومة مؤكدة.

التهديدات اللامركزية واتساع البيئة الأمنية

من نتائج الحرب كذلك اتساع المخاطر الأمنية خارج ساحتها المباشرة. لم تعد أجهزة الأمن تتعامل فقط مع تنظيمات هرمية واضحة، بل مع أفراد أو مجموعات صغيرة قد تتأثر بأحداث الحرب وتتحرك من دون اتصال عملياتي مباشر بجهة مركزية. وهذا النوع من التهديدات أكثر صعوبة في الرصد المبكر، لكنه لا ينبغي أن يُقدَّم بوصفه «مقاومة فردية» أو ظاهرة واحدة متماسكة؛ فالدوافع والقدرات والروابط تختلف من حالة إلى أخرى. وقد حذرت أجهزة أمنية أوروبية أخيرًا من تصاعد التهديدات الهجينة ومحاولات استهداف بنى تحتية ومواقع عسكرية، مع بقاء عدد من الاتهامات موضع نفي وخلاف. وفي الوقت نفسه، أحدثت الحرب تحولًا ملحوظًا في الرأي العام الغربي، ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث أصبحت تكاليف الحرب وأسعار الطاقة مواضيع انتخابية مباشرة. لكن هذا التحول لا يعني بالضرورة انقلابًا سياسيًا شاملًا، بل يعكس اتساع مساحة الاعتراض على الكلفة وطول أمد المواجهة.

الدفاع الجوي الأوروبي وكلفة الاستنزاف

أظهرت الحرب أيضًا مشكلة أوسع تتعلق بمخزونات الدفاع الجوي الغربية. فقد أعلنت بولندا أن تسليم بعض صواريخ باتريوت سيتأخر بسبب استنزاف المخزونات الأمريكية المرتبط بالحرب، بينما تعاني أوكرانيا أصلًا من نقص في صواريخ الاعتراض. وهذا لا يعني أن أوروبا تعيش «فراغًا شبه كامل» في الدفاع الجوي، لكنه يكشف محدودية المخزون عندما تتزامن عدة أزمات كبيرة وتتنافس على النوع نفسه من المنظومات. فأنظمة باتريوت وثاد وصواريخ الاعتراض المتقدمة باهظة الثمن وبطيئة الإنتاج نسبيًا، وهو ما يجعل استنزافها تحديًا استراتيجيًا حتى للدول الغنية. ومن هذه الزاوية، تتابع موسكو وبكين وغيرهما الحرب بوصفها مختبرًا عسكريًا واقتصاديًا، لا من حيث الصواريخ والمسيرات وحدها، بل من حيث قدرة الدفاعات الحديثة على تحمل كثافة الهجمات وكلفة اعتراض أهداف منخفضة الكلفة نسبيًا.

الأساطيل والقواعد: مؤشرات لا أجوبة نهائية

الحركة العسكرية الأمريكية في المنطقة تعكس استمرار مستوى مرتفع من الاستعداد، لكنها تحتاج إلى قراءة دقيقة. فقد أنهت حاملة الطائرات «جورج إتش. دبليو. بوش» انتشارًا طويلًا في الشرق الأوسط ووصلت إلى تايلاند في أوائل تشرين الأول للراحة وإعادة التموضع، بعد أشهر من العمليات في المنطقة. لذلك لا يصح تحويل كل تحرك بحري إلى دليل مباشر على قرب هجوم جديد من دون معلومات إضافية. أما قاعدة العديد في قطر، فقد أكد السيناتور الأمريكي كريس مورفي أنه مُنع من دخولها خلال زيارته الأخيرة، وقال إنه أراد معاينة أضرار لحقت بالمنشأة جراء الضربات الإيرانية. لكن من المهم التمييز بين ما أكده مورفي عن المنع والأضرار وبين أي تقديرات غير موثقة بشأن حجم الخسائر العسكرية الأمريكية أو أسباب حجب المعلومات.

حرب الاستنزاف واحتمال اتساع الجغرافيا

ما يجعل المرحلة الحالية شديدة الخطورة هو أن كل طرف يحاول رفع كلفة الاستمرار على الطرف الآخر من دون الوصول بالضرورة إلى مواجهة لا يمكن السيطرة عليها. إيران تستخدم الضغط البحري والتهديدات الإقليمية وإمكانية توسيع نطاق الرد، فيما تعتمد الولايات المتحدة وإسرائيل على التفوق الجوي والعقوبات والضغط البحري والتكنولوجي. لكن هذه المعادلة ليست «ردعًا مستقرًا». فالهجمات على الملاحة في مضيق هرمز، وارتفاع أسعار النفط، واتساع التهديدات للمواقع العسكرية والمنشآت الحيوية، كلها تعني أن خطأ واحدًا في الحساب قد يوسع الحرب بدل أن يفرض التسوية. وقد سجلت الأسابيع الأخيرة ارتفاعًا في مخاطر الهجمات على السفن وتحولات في التكتيكات المستخدمة في الممرات البحرية الإقليمية.

الخلاصة

المشهد الحالي لا يدل على أن طرفًا يملك خطة مضمونة للحسم. الولايات المتحدة وإسرائيل تمتلكان تفوقًا عسكريًا وتكنولوجيًا كبيرًا، لكنهما تواجهان كلفة سياسية واقتصادية متصاعدة كلما طال أمد الحرب. وإيران تمتلك أدوات لرفع كلفة المواجهة وتوسيع ساحتها، لكنها تواجه في المقابل ضغطًا اقتصاديًا وعسكريًا متزايدًا يجعل الاستنزاف الطويل مكلفًا لها أيضًا. لذلك فإن السؤال الأكثر أهمية ليس من يستطيع تنفيذ الضربة الأقوى، بل من يستطيع تحويل القوة العسكرية إلى نتيجة سياسية قابلة للاستمرار. فالحروب الحديثة لا تُحسم بعدد الصواريخ وحده، وإنما بقدرة الأطراف على إدارة الاقتصاد، وحماية الداخل، والحفاظ على التحالفات، ومنع التصعيد من تجاوز الهدف السياسي. وعند هذه النقطة يصبح أخطر ما في الأزمة أن الجميع قد يمتلك القدرة على التصعيد، بينما لا يمتلك أي طرف ضمانة القدرة على إيقافه في اللحظة التي يريدها.

الحسم الذي أضحى مستحيلاً



أمين السكافي



المعادلة الاستراتيجية

تفوق عسكري
القوة النارية

≠

استنزاف اقتصادي واجتماعي وسياسي

محطات رئيسية في تاريخ الصراع

1948	1956	1967	1973	1982	2000	2006	2023 – 2026
تأسيس وحرب	العدوان الثلاثي	حرب الأيام الستة	حرب تشرين	اجتياح لبنان	الانسحاب من الجنوب	حرب 33 يوماً	مواجهة متعددة الجبهات

من الحسم إلى الاستنزاف

الانسحاب عام 2000	22 عامًا	33 يوماً	ضربة سريعة
دون تسوية تنهي المقاومة	احتلال في جنوب لبنان	حرب 2006 أثبتت محدودية الحسم العسكري	لم تحقق الأهداف السياسية

لماذا تطول الحرب؟



استدعاء الاحتياط



كلفة الاقتصاد والمجتمع

2.3 مليار شيكل

أسبوعياً

كخسارة في عرض العمل في الأسابيع الخمسة الأولى من حرب 2023 وفق تقدير بنك إسرائيل



صعوبة تحويل التدمير إلى إخضاع سياسي

جنوب لبنان: أرض مقاومة وهوية صامدة



تدمير المكان لا يعني إخضاع الإنسان

حدود القوة العسكرية

ما لا يمكن ضمانه استراتيجياً	ما يمكن تحقيقه تكتيكياً
منع إعادة بناء القدرات	إلحاق خسائر
تحقيق الأهداف السياسية	تدمير بنى
أمن مستدام بعد الحرب؟	استهداف قيادات

الخلاصة

بدء الحرب قرار يمكن اتخاذه في ساعات؛ أما إنهاؤها بشروط المنتصر فقد يستغرق سنوات.

التفوق العسكري لا يضمن الإخضاع السياسي الدائم.

الحسم الذي أضحى مستحيلاً

أمين السكافي

ليست كل حرب تُقاس بما تدمّره من بيوت، ولا بما تحصده من أرواح، ولا بعدد الطائرات التي تقلع والصواريخ التي تسقط. فثمة حروب يُقاس مصيرها بسؤال واحد: من يستطيع أن يصمد أكثر؟ ومن يملك القدرة على مواصلة القتال حين تتعب الجبهات، وتختنق الأسواق، وتتراجع الثقة، وتتحول الأيام من رصيد عسكري إلى عبء سياسي واقتصادي واجتماعي؟ هنا تبدأ الحكاية الإسرائيلية التي لم تستوعب قيادتها، حتى اليوم، أن التفوق العسكري لا يمنح صاحبه بالضرورة القدرة على الحسم، وأن تدمير المكان لا يعني إخضاع الإنسان، وأن الحرب التي تبدأها القيادة وهي تعد أيامها قد تجد نفسها، بعد أسابيع أو أشهر، أسيرة قرار إنهائها.

منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، تشكلت عقيدته العسكرية على أساس التفوق النوعي، والمبادرة، ونقل المعركة إلى أرض الخصم، وتحقيق الأهداف في أقصر وقت ممكن. وارتبط ذلك بطبيعة المجتمع الإسرائيلي، وحجم موارده البشرية، واعتماده الكبير على قوات الاحتياط، وحاجته إلى إبقاء الحياة الاقتصادية والمدنية دائرة. فالجيش الإسرائيلي ليس مؤسسة منفصلة عن المجتمع. وحين يُستدعى الاحتياط بأعداد كبيرة، يغادر موظفون مؤسساتهم، وعمال مصانع مواقعهم، ومزارعون حقولهم، وأصحاب أعمال متاجرهم. وكلما طال الاستدعاء، ازدادت كلفة الحرب، واتسعت الفجوة بين متطلبات الجبهة وحاجات الحياة الطبيعية. وهذا لا يعني أن إسرائيل عاجزة عن خوض الحروب الطويلة، بل يعني أن إطالتها تفرض أثماناً متراكمة، وأن الحسم السريع ظل هدفاً أساسياً قبل أن تنقلب المعركة إلى استنزاف مفتوح.

من الحسم إلى الاستنزاف

في حرب عام ١٩٤٨، وسعت إسرائيل المساحة التي سيطرت عليها، لكنها لم تنه الصراع العربي الإسرائيلي. ثم جاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ بمشاركة إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر، وانتهى تحت ضغط دولي، ليكشف أن التفوق العسكري لا يكفي وحده لفرض النتائج السياسية. وفي حزيران ١٩٦٧، حققت إسرائيل انتصاراً عسكرياً خاطفاً على مصر وسوريا والأردن خلال ستة أيام، واحتلت أراضي عربية واسعة. لكن في معركة الكرامة عام ١٩٦٨ واجه الجيش الإسرائيلي مقاومة فلسطينية وأردنية شديدة، وانسحب بعد معركة كشفت أن مواجهة خصم مصمم على القتال ليست نزهة عسكرية، مهما بلغ التفوق في السلاح. ثم جاءت حرب تشرين عام ١٩٧٣، حين عبر الجيش المصري قناة السويس وحطم خط بارليف، فيما خاض الجيش السوري معارك الجولان. لم تنته الحرب بانتصار عربي شامل، لكنها كسرت صورة الجيش الذي لا يُقهر، وأثبتت أن المفاجأة والتخطيط والإرادة قادرة على فرض حرب لا تختار إسرائيل توقيتها ولا مسارها بالكامل. وفي عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، اجتاحت إسرائيل لبنان وصولاً إلى بيروت. وكان من أهداف اجتياح ١٩٨٢ إخراج منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تحقق، لكنها لم تستطع تحويل اجتياحها إلى استقرار دائم، إذ واجهت مقاومة متصاعدة جعلت الاحتلال عبئاً أمنياً وعسكرياً استمر حتى عام ٢٠٠٠.

حين تغيّرت طبيعة المواجهة

لم تعد إسرائيل تواجه جيشاً نظامياً يمكن استهداف قواعده ومطاراته بضربة افتتاحية، بل مقاومة تعمل في أرضها، وتستند إلى بيئة اجتماعية وجغرافية تعرف تضاريسها، وتستطيع إعادة تنظيم صفوفها بعد الضربات. ولم يعد السؤال: كم تحتاج إسرائيل إلى بدء الحرب؟ بل: كيف تنهيها بعدما تبدأ؟ في عام ١٩٩٣ شنت إسرائيل عملية «تصفية الحساب»، ثم أطلقت عام ١٩٩٦ عملية «عناقيد الغضب» التي استمرت ستة عشر يوماً وانتهت بتفاهم نيسان، من دون أن تنهي المقاومة. وبقيت محاولات فرض معادلة أمنية جديدة تصطدم بحقيقة أن القصف والضغط على المدنيين لا يضمنان إسكات المقاتلين. وفي أيار ٢٠٠٠ انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، منهية احتلالاً دام اثنين وعشرين عاماً من دون اتفاق سلام أو تسوية تفرض على المقاومة التخلي عن سلاحها. وكان ذلك تحولاً استراتيجياً، لأن جيشاً يمتلك تفوقاً جوياً وتكنولوجياً لم يستطع الاحتفاظ بأرض يحتلها في مواجهة مقاومة مستمرة. وجاء تموز ٢٠٠٦ ليضع العقيدة الإسرائيلية أمام اختبار أشد. دخلت إسرائيل الحرب وهي تتحدث عن سحق حزب الله وتغيير الواقع على الحدود، لكنها استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً، وتكبد لبنان دماراً هائلاً وخسائر بشرية جسيمة، فيما أخفقت إسرائيل في تحقيق هدفها المعلن بالقضاء على المقاومة. وانتهت الحرب بالقرار ١٧٠١، وبقي حزب الله قائماً رغم الضربات التي تلقاها.

سنوات الحرب وحدود الحسم

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ دخلت المنطقة مرحلة مختلفة، واتسعت المواجهة إلى جبهات متعددة. وفي لبنان تحولت المواجهة إلى حرب واسعة ثم إلى جولات تصعيد جديدة، بما جعل الشمال الإسرائيلي وسكانه واقتصاده جزءاً من كلفة الصراع. ولا بد من التمييز بين المراحل؛ فالحرب في غزة شهدت وقفاً لإطلاق النار في أكتوبر ٢٠٢٥، بينما تجددت المواجهة في لبنان عام ٢٠٢٦. لكن السؤال بقي واحداً: هل تستطيع إسرائيل تحويل تفوقها العسكري إلى نهاية نهائية للمقاومة؟ إن كلفة التعبئة والقتال ليست استنتاجاً سياسياً فحسب. فقد أشار بنك إسرائيل إلى أن استدعاء قوات الاحتياط، وتعطل التعليم، ونزوح السكان، ساهمت في خسارة نحو ٢,٣ مليار شيكل أسبوعياً من عرض العمل خلال الأسابيع الخمسة الأولى من حرب ٢٠٢٣، كما حذر لاحقاً من استمرار القيود على سوق العمل والإنتاج والاستثمار بسبب التعبئة وتداعيات الحرب. وهنا تكمن المعضلة. يستطيع الجيش الإسرائيلي تدمير الأبنية، واستهداف القيادات، وإلحاق خسائر مؤلمة بالمقاومة، لكنه لا يستطيع إعلان القضاء عليها لمجرد تدمير حي أو احتلال قرية. فالحسم العسكري يتجاوز حجم الدمار إلى منع إعادة بناء القدرات، وتحقيق الأهداف السياسية، وضمان أمن مستدام بعد توقف القتال. وفي جنوب لبنان تتداخل الجغرافيا مع التاريخ والذاكرة الاجتماعية. عامل وتبنين وبنت جبيل ومارون الراس ليست مجرد أسماء على خريطة عمليات، بل قرى وبلدات وبيوت وأرزاق وأشجار زيتون وتبغ. يمكن للعدوان أن يدمر منزلاً أو يقتلع شجرة، لكنه لا يستطيع بسهولة محو علاقة الناس بأرضهم أو ضمان أن الدمار سيقود إلى الاستسلام. ومع ذلك، فإن بقاء التنظيمات وقدرتها على التعافي لا يُقاسان بالشعارات وحدها، بل بالأدلة الميدانية والتنظيمية، كما أن الخسائر البشرية والدمار في لبنان ليسا تفصيلاً يمكن تجاوزه. فالمقاومة تحتاج إلى الاستمرار، لكن البلاد تحتاج أيضاً إلى حماية شعبها، وإعادة الإعمار، وقرار وطني يحدد طريق التحرير ويحفظ مصالح اللبنانيين. أما الدولة اللبنانية، فلا يكفي أن تعلن التزامها بإخراج الاحتلال، بل عليها أن تترجم ذلك إلى قدرة فعلية على حماية الأرض والسيادة. وفي المقابل، لا يمكن افتراض أن الاحتلال سيزول تلقائياً، أو أن الاستنزاف وحده يضمن التحرير. فالنهايات تصنعها موازين القوى والقرارات والقدرة على تحويل الصمود إلى نتيجة سياسية وميدانية. وهكذا تبدو إسرائيل أمام معضلة: إذا استمرت في الحرب دفعت أثماناً اقتصادية واجتماعية وأمنية متراكمة، وإذا أوقفتها من دون تحقيق أهدافها المعلنة واجهت سؤال الإخفاق في الداخل، وإذا وسعت عملياتها فتحت الباب أمام كلفة جديدة لا تملك ضمانة حسمها. ذلك هو الحسم الذي أضحى أكثر صعوبة من أن يُفرض بالنار وحدها. ليست المسألة أن إسرائيل فقدت قدرتها على القتل والتدمير، فهي ما زالت تمتلك تفوقاً عسكرياً كبيراً، بل إنها تواجه حدوداً متزايدة في تحويل هذا التفوق إلى إخضاع سياسي دائم. وفي جنوب لبنان، حيث تختلط رائحة التراب المحروق برائحة التبغ والزيتون، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تستطيع القوة أن تنتصر على أرض ترفض أن تنسى أهلها، وعلى مقاومة لم يثبت أن الحرب أنهت وجودها؟ أم أن إسرائيل ستكتشف، مرة أخرى، أن بدء الحرب قرار يمكن اتخاذه في ساعات، أما إنهاؤها بشروط المنتصر فمسألة أخرى قد تستغرق سنوات، وربما تظل بعيدة المنال؟



العـراق بين مطرقة الارتهان المالي وسندان التكالب الاستكباري

د. عامر محمد

رؤية استراتيجية للسيادة والاستقلال الاقتصادي



هشاشة الاقتصاد المحلي

- **7% – 10%** مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي
- **22% – 25%** نسبة الفقر في العراق
- **+30%** نسبة البطالة بين الشباب

اعتماد خطير على النفط



أكثر من **90%** من إيرادات الموازنة العامة من النفط

أي تقييد أو تأخير في إطلاق الأموال يؤثر مباشرة على رواتب الموظفين والخدمات الأساسية

الوقائع المالية



عائدات النفط العراقي تُحول إلى حساب البنك المركزي لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك

مبيعات النفط العراقي ← البنك المركزي العراقي ← الاحتياطي الفيدرالي نيويورك

كل طلب على الدولار أو التحويلات الخارجية يخضع لمنصة التدقيق الأمريكي وشروط الامتثال

التداعيات المحتملة (2036 – 2036)

1. هزات مالية ونقدية متكررة وتضخم مستورد وانخفاض القدرة الشرائية
2. تفاقم البطالة والاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار
3. تآكل السيادة الوطنية وفرض تنازلات استراتيجية في ملفات الطاقة والتوازنات الإقليمية



أهداف الهيمنة الأمريكية – الصهيونية



- التحكم بالدولار لإملاء الإرادات السياسية
- منع العراق من أن يكون قوة اقتصادية مستقلة
- إضعاف دعم العراق لقضايا الأمة وخاصة القضية الفلسطينية
- إبقاء العراق في حالة ارتهان دائم

المقترحات الاستراتيجية

1 نظام تسوية متعدد العملات وصندوق سيادي مستقل

- اتفاقيات تجارية بالعملات المحلية
- تقليل الطلب على الدولار بنسبة 40%
- استثمار العائدات في الذهب وأسواق متعددة الأقطاب



2 النهضة الإنتاجية وتوطين الصناعة والزراعة

- سياسات حماية جمركية
- تمويل ميسر للمزارعين والصناعيين
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والدواء خلال 4 سنوات



3 تنويع الشراكات الدولية

- الانفتاح على مجموعة بريكس ومبادرة الحزام والطريق
- تطوير الموانئ والسكك الحديدية
- عقود استثمار بنظام BOT في الطاقة والبنية التحتية



الرسالة الأساسية

التحرر من الارتهان المالي ممكن بإرادة صادقة وتخطيط علمي ونخب وطنية مخلصة.



العراق بين مطرقة الارتهان المالي وسندان التكالب الاستكباري: رؤية استراتيجية للسيادة والاستقلال الاقتصادي

د. عامر محمد

إنّ المتأمل الفاحص في مسار الدولة العراقية المعاصرة، وفي خبايا الأزمة الممتدة التي تعصف بكيانها السياسي والاقتصادي، يدرك أن المشهد العراقي لا ينفصل عن الصراع الحضاري والجيوسياسي الذي تخوضه قوى الاستكبار العالمي بقيادة الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني. والمدعى المركزي الذي نضعه أمام الأمة والنخب الفكرية والسياسية هو أن الأزمة الاقتصادية والسياسية الخانقة التي يعيشها العراق اليوم ليست مجرد نتيجة عابرة لخلل إداري داخلي أو سوء تخطيط تنفيذي فحسب، بل هي ثمرة هندسة استراتيجية مقصودة وممنهجة تهدف إلى إبقاء العراق في حالة ارتهان بنيوي دائم، وحرمانه من امتلاك قرار سيادي مستقل، عبر أدوات التحكم المالي المتمثلة في قبضة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على عائدات النفط والتحكم الصارم بدورة تدفق الدولار. إن تفكيك هذه المعادلة يقتضي الانتقال من التوصيف العاطفي والانفعالي إلى التحليل العلمي الرصين، وإرساء قواعد متينة لاستقلال استراتيجي شامل يحمي مقدرات العراق وثرواته الوطنية، ويمنح الدولة قدرة حقيقية على إدارة قرارها الاقتصادي والسياسي بعيداً عن أدوات الضغط الخارجية.

ولفهم أبعاد هذه المواجهة الجيواقتصادية، لا بد من التمييز بين الوقائع الميدانية والتأويلات السياسية. فالواقع القائم يؤكد أن عائدات العراق من مبيعات النفط الخام تُحوّل إلى حساب البنك المركزي العراقي المفتوح لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ضمن ترتيبات مالية نشأت بعد عام ٢٠٠٣. وبناءً على هذا الواقع، تخضع عمليات تغذية شحنات الدولار الورقي والتحويلات المالية الخارجية لآليات تدقيق وشروط امتثال مرتبطة بالنظام المالي الدولي. كما أن الموازنة العامة العراقية تعتمد بنسبة تتجاوز ٩٠٪ على الإيرادات النفطية. وهذه الحقيقة تعني أن أي تقييد أو تأخير في تدفقات الدولار يمكن أن ينعكس سريعاً على قدرة الدولة في تمويل رواتب موظفيها والتزاماتها الخدمية الأساسية. ومن هنا نرى أن هذا الترتيب يمنح الولايات المتحدة مكسباً جيوسياسياً كبيراً، يجعل من العملة الأمريكية أداة ضغط يمكن استخدامها للتأثير في الإرادة السياسية العراقية، ومحاصرة القوى الوطنية الناهضة، وضمان عدم اتخاذ العراق مواقف سيادية تتعارض مع المخططات الأمريكية أو تهدد الأمن الاستراتيجي للكيان الصهيوني في المنطقة. ولا تقف خطورة هذا الارتباط عند حدود التحويلات اليومية، بل تمتد إلى بنية القرار المالي نفسه، لأن استمرار اعتماد الموازنة على مورد نفطي واحد، وتسوية الجزء الأكبر من العوائد ضمن منظومة مالية دولية يهيمن عليها الدولار، يجعل الدولة أكثر حساسية لأي تغير سياسي أو مالي خارجي. وكلما ازداد هذا الاعتماد، تقلص هامش المناورة أمام الحكومة، وازدادت الحاجة إلى بناء بدائل تدريجية تمنح العراق قدرة أكبر على حماية سيولته وقراره المالي. غير أن الخلل لا يكمن في الإرادة الخارجية الرامية إلى الهيمنة وحدها، بل يكمن أيضاً في الهيكلية الاقتصادية المحلية التي استسلمت للريعية المطلقة وعطلت أدوات الإنتاج الذاتي. فالقطاعات الإنتاجية غير النفطية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التحويلية، لا تساهم إلا بنسبة محدودة تتراوح بين ٧٪ و١٠٪ من الناتج المحلي، فيما تتراوح نسبة الفقر بين ٢٢٪ و٢٥٪، وتتجاوز البطالة بين الشباب الناشط اقتصادياً عتبة ٣٠٪. وهذه المؤشرات ليست مجرد أرقام، بل مكامن خطر مجتمعي يمكن استغلالها لإحداث القلاقل الداخلية وتوهين الجبهة الوطنية، وجعل القرار السياسي العراقي رهينة لهواجس الانفجار الاجتماعي في حال استخدام ورقة خنق السيولة المالية ضد الحكومة العراقية.

ومن زاوية الرؤية الفكرية التي نؤمن بها، فإن الاستعمار الحديث لم يعد بحاجة دائماً إلى إنزال الجيوش والعربات العسكرية في المدن لفرض السيطرة على الشعوب ومقدراتها، بل يستطيع أن يستخدم أدوات مالية ومصرفية وتكنولوجية تجعل الدولة، رغم استقلالها الشكلي، مرتبطة بمنظومات خارجية تتحكم بجزء مهم من حركتها الاقتصادية. ونرى أن الكيان الصهيوني، بالتنسيق مع مراكز القرار الأمريكي، يدرك أن عراقاً مقتدراً اقتصادياً ومستقلاً سياسياً يمثل خطراً على مشاريعه التوسعية في المنطقة. ومن هنا، فإن التحكم بدورة الدولار لا يُقرأ، في منظورنا، باعتباره مجرد إجراء تنظيمي لمكافحة غسل الأموال، بل بوصفه أداة سياسية واقتصادية تحد من قدرة العراق على التحول إلى مركز تجاري مستقل يربط الشرق بالغرب، أو بناء قوة اقتصادية تدعم قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وخيارات المقاومة المناهضة للهيمنة. وإذا استمر النهج القائم من دون معالجات جذرية خلال الأعوام المقبلة، بين ٢٠٢٦ و٢٠٣٠، فإن العراق قد يواجه ثلاث أزمات رئيسية. الأولى هزات مالية ونقدية متكررة ناتجة عن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي، بما يضغط على القدرة الشرائية للمواطن، ويرفع التضخم المستورد، ويجعل السياسة النقدية عرضة للضغوط والابتزاز. أما الأزمة الثانية فتتمثل في تفاقم الخلل الاجتماعي الناتج عن عدم قدرة الاقتصاد الريعي على استيعاب مئات الآلاف من الخريجين والشباب الداخلين إلى سوق العمل سنوياً، بما يرفع معدلات البطالة ويهيئ بيئة هشّة قابلة للاحتجاجات والاضطرابات الأمنية. أما الأزمة الثالثة، وهي الأخطر، فتتمثل في تآكل السيادة الوطنية في أبعادها الأمنية والسياسية إذا اضطرت بغداد إلى تقديم تنازلات استراتيجية في ملفات الطاقة والتوازنات الإقليمية لقاء ضمان استمرار التدفقات المالية المرتبطة بعائداتها النفطية. ولمواجهة هذه التحديات، لا يكفي التشخيص والتحذير، بل لا بد من تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق.

المقترح الأول: نظام تسوية متعدد العملات وصندوق سيادي

يتمثل المقترح الأول في بناء نظام تسوية تجارية متعدد العملات، بالتوازي مع تأسيس صندوق استثماري سيادي مستقل. وينبغي للحكومة والبنك المركزي العمل على توسيع الاتفاقيات الثنائية مع الشركاء التجاريين، مثل الصين والهند ودول الجوار، لاستخدام العملات المحلية وآليات المقاصة في جزء من المبادلات، بما يقلل الطلب على الدولار بنسبة مستهدفة لا تقل عن ٤٠٪، ويخفف الضغط على نظام «سويفت» وقنوات التسوية المرتبطة بالدولار. وفي الوقت نفسه، ينبغي تخصيص نسبة من العائدات النفطية لبناء صندوق سيادي تُستثمر أصوله في الذهب والسندات الدولية غير الدولارية وأسواق متعددة، بما يخلق غطاءً إضافياً للعملة الوطنية ويمنح الدولة هامشاً أوسع في مواجهة الصدمات والضغوط.

المقترح الثاني: النهضة الإنتاجية وتوطين الصناعة والزراعة

أما المقترح الثاني فهو إطلاق برنامج استراتيجي للنهضة الإنتاجية وتوطين الصناعة والزراعة الوطنية، عبر سياسات حماية جمركية صارمة للمنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً، وتوفير تمويل ميسر للمزارعين والصناعيين، ولا سيما في مجالات الغذاء والدواء ومواد البناء. فالوصول إلى الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي في الغذاء والدواء خلال أربعة أعوام يمثل ركناً أساسياً في حماية القرار السيادي وتقليل قابلية الاقتصاد للتعرض للحصار أو الابتزاز المالي.

المقترح الثالث: تنويع الشراكات الاستراتيجية

ويتمثل المقترح الثالث في تنويع الشراكات الاستراتيجية الدولية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، من خلال الانفتاح على التكتلات الاقتصادية الصاعدة مثل مجموعة «بريكس» ومبادرة «الحزام والطريق»، وتوقيع عقود استثمارية بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (BOT) لتطوير الموانئ والسكك الحديدية والطاقة الشمسية والغازية. فكلما تعددت المصالح الدولية المرتبطة باستقرار العراق وتنميته، اتسعت شبكة الأمان الجيوسياسية وقلت إمكانية استفراد طرف واحد بقراره.

الخاتمة

إن المعركة التي يخوضها العراق اليوم هي، في جوهرها، معركة إرادة ووجود وبناء حضاري قبل أن تكون أزمة أرقام وموازنات مالية. فالسيادة الحقيقية لا تُوهب على موائد التفاوض، ولا تُستجدى من القوى الاستكبارية، بل تُبنى بالإرادة الصلبة والتخطيط العلمي الواعي والاستثمار في طاقات الأمة المادية والمعنوية. والتحرر من الارتهان المالي يظل ممكناً متى توافرت الإرادة السياسية والقيادة المخلصة التي تضع مصالح العراق والأمة فوق الضغوط والرهانات الخارجية. ويبقى الأمل معقوداً على نخب هذا البلد وشبابه في تحويل التحديات الراهنة إلى نقطة انطلاق تاريخية لبناء عراق قوي، مستقل، مقتدر اقتصادياً، وقادر على حماية قراره وثرواته ومستقبله.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس